**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة يحي فارس بالمدية**

**كلية الآداب واللغات**

**قسم اللغات الأجنبية**

# مطبوعة الدروس

**المقياس: ترجمة قانونية فرنسي – عربي**

**المستوى: السنة الأولى ماستر ترجمة عربي فرنسي عربي**

إعداد:

**عبد القادر رسول**

**أستاذ محاضر أ.**

السنة الجامعية: **2021-2022**

# الـفـــهـــــــرس


| | |
|---|---|
| مقدمة | 4 |
| الدرس 01: حكم بالحجر | 6 |
| الدرس 02: حكم طلاق | 14 |
| الدرس 03: الصيغة التنفيذية | 16 |
| الدرس 04: شهادة عدم الاستئناف | 18 |
| الدرس 05: حكم بالطرد من منزل | 22 |
| الدرس رقم 06: عريضة من إجل إمهار حكم أجنبي بالصيغة التنفيذية | 27 |
| الدرس رقم 07: تقرير خبرة | 31 |
| الدرس رقم 08: محضر تبليغ قرار حضوري | 35 |
| الدرس رقم 09: محضر أداء اليمين من قبل خبير | 38 |
| الدرس رقم 10: أمر بالقبض الدولي | 39 |
| الدرس رقم 11: عقد بيع | 43 |
| الدرس رقم 12: عقد إيجار | 49 |
| الدرس رقم 13: عقد بيع (تابع) | 58 |
| الدرس رقم 14: وكالة | 64 |
| الدرس رقم 15: عقد عمل | 70 |
| الدرس رقم 16: محضر معاينة | 76 |
| الدرس رقم 17: عقد عمل (تابع) | 78 |
| الدرس رقم 18: عقد كفالة | 84 |
| الدرس رقم 19: طريقة إبرام الصفقات | 88 |
| الدرس رقم 20: اعتراض على استوطان الحاضنة مع المحضون في بلد أجنبي | 92 |

الدرس رقم 21: الشركات التجارية 94
الدرس رقم22: قسيمة السوابق القضائية 95
الدرس رقم 23: الوثائق المحاسبية 97
الدرس رقم 24: اعتراف بدين 99

**مقدمة:**

هذه مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر ترجمة، تخصص: عربي – فرنسي – عربي، على مستوى جامعة يحي فارس بالمدية، وهي تتعلق بمقياس الترجمة القانونية من الفرنسية إلى العربية ومن هذه اللغة الأخيرة إلى الفرنسية، وقد تم اختيار النصوص التي تتمحور الدورس حولها من ميدان الممارسة الترجمية، فنجد مختلف الوثائق التي يمكن أن يدعى المترجم إلى ترجمتها عند ممارسته مهنته كمترجم، وقد تم التنويع في الوثائق بين وثائق قضائية ووثائق توثيقية وأخرى إدارية على اعتبار كل وثيقة خاضة في إعدادها وإصدارها واستعمالها لتنظيم قانوني معين تعتبر وثيقة قانونية وتتطلب نتيجة لذلك ترجمة قانونية، ولعل هذا يبرر في كثير من النصوص عدم ذكر المرجع لأن النص محل الدرس ومحل التعليم الترجمي لم يتم أخذه من أي كتاب، إلا في بعض الحالات، بل مأخوذ مباشرة من سوق العمل الترجمي.

تهدف هذه الدروس في الأساس إلى تحسيس الطلبة بخصوصية النص القانوني وما يميزه عن غيره من النصوص العامة والمتخصصة على حد السواء وتنمية القدرة لديهم على تفعيل السياق التخصصي اللازم لفهم النص وحتى السياقات التخصصية الثانوية أو الموجودة داخل التخصص نفسه من خلال إقصاء مختلف المفاهيم التي لا تتماشى مع السياق وتفعيل المعنى الذي يرتضيه السياق التخصصي فقط من خلال السير في مسار تأويلي منغلق على عكس ما نجده في النص العام من مسارات تأويلية منفتحة، فطبيعة النص القانوني لا تسمح بذلك.

كما تهدف هذ الدروس إلى تحسيس الطلبة بأهمية متلقي الترجمة في النص القانوني، من خلال الاهتمام بمتلقي الترجمة كثيرا في الخيارات الترجمية فالقارئ المتخصص يتطلب ترجمة متخصصة يتشارك فيها مع كاتب النص الأصلي كما من المعارف لا بد منه وكم آخر لا بد أن يصنعه النص ولكن في إطار التخصص المعني دائما.

وتهتم هذه الدروس بتنمية البنك المصطلحي لدى الطلبة من خلال تنويع النصوص وتعريفهم بالمصطلحات القانونية لا سيما الضرورية منها وفي الوقت نفسه تنمية معارفهم القانونية فيما يتعلق بكل نوع من الوثائق المترجمة.

وفي الحقيقة فإن هذه المطبوعة تنتظر الكثير من الطلبة ليقوموا به كي يكتب لها تحقيق الهدف المرجو منها، فعلى الطالب عند التطرق لأي درس من هذه الدروس أن يكمله ببحث توثيقي يثبت بمه مكتسباته ويعززها من خلال الرجوع إلى وثائق أخرى مشابهة ومقارنتها واستخلاص المصطلحات والصيغ القانونية منها وتدوينها في مسارد يرجع إليها عند الحاجة، وله في ذلك أن يعمل على مدونة ثنائية اللغة أو أن يعمل على مدونات أحادية اللغة لكنها تتناول الموضوع نفسه كأن يطلع على الأحكام القضائية الصادرة بالعربية عن المحاكم الجزائرية في مختلف مواضيعها ويطلع في الوقت نفسه على نظيرتها الصادرة بالفرنسية عن المحاكم الفرنسية.

وكلما كثر بحث الطالب كثر تعلمه واكتسابه لصنعة الترجمة.

**الدرس 01: حكم بالحجر**

**مجلس قضاء :**

**محكمـة:**

**القســم:**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**باسم الشعب الجزائري**

**حـــكـــــــم**

بالجلسة العلنية المنعقدة بمقر محكمة .....

بتاريخ .....

**رقم الجدول:**

**رقم الفهرس:**

**تاريخ الحكم:**

برئاسة السيد: ..... قاضي

وبمساعدة السيد: ..... أمين ضبط

وبحضور السيد: ..... وكيل الجمهورية

**صدر الحكم الآتي بيانه:**

**مبلغ الرسم:**

**بين السيد:**

**بيـن:**

1-.....، مدعي حاضر

المباشر للخصام بواسطة الأستاذ .....

2- .....، مدعي حاضر

المباشر للخصام بواسطة الأستاذ: .....

**ضد:**

**وبيـن:**

1- وكيل الجمهورية ممثل النيابة حاضر بالجلسة

**بـيـان وقـائـع الـدعوى**

بموجب عريضة افتتاحية مودعة لدى أمانة ضبط محكمة .....

بتاريخ ..... ومقيدة بقسم شؤون الأسرة تحت رقم

..... أقام المدعيان .....

القائم في حقهما الأستاذ .....وبحضور السيد وكيل الجمهورية ممثل النيابة العامة أهم ما جاء فيها:

أنه بتاريخ ..... أصدرت المحكمة الابتدائية .....

حكما بينهما تحت رقم .....وأنه حكم نهائي حائز لقوة الشيء المقضي فيه بعد أن استنفذ كافة إجراءات الطعن فيه وأنه مطابق

لأحكام وقواعد قانون الأسرة الجزائري ولا يمكن تنفيذه إلا بعد منحه الصيغة التنفيذية من محكمة وطنية طبقا لنص المادتين 605 و 607 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية وعليه فأنهما يلتمسان الحكم بإمهار الحكم الأجنبي بالصيغة التنفيذية مع الأمر بالتأشير به على هامش عقد ميلادهما.

– عند إحالة الملف على النيابة العامة للاطلاع طبقا لنص المادة 3 مكرر من الأمر 05/02 المعدل والمتمم لقانون الأسرة التمس ممثلها تطبيق القانون وبذل أدرجت القضية للنظر من أجل النطق بالحكم طبقا للقانون.

**وعليه فإن المحكمة**

– بعد الاطلاع على العريضة الافتتاحية للدعوى والأسباب التي جاءت فيها.

– بعد الاطلاع على المواد:13. 14. 16. 36. 21. 24. 150. 406. 416. 419 من قانون الإجراءات المدنية والإدراية.

– بعد الاطلاع على المواد: 605. 606. 607 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

– بعد الاطلاع على أحكام قانون الأسرة.

– بعد الاطلاع على التماسات النيابة العامة.

– بعد النظر في القضية وفقا للقانون.

**من حيث الشكل:**

حيث أن العريضة الافتتاحية جاءت مستوفية للشكال القانونية المنصوص عليها في المواد 13. 14. 15. 436 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية مما يتعين على المحكمة التصريح بقبولها شكلا.

**من حيث الموضوع:**

حيث تقدم المدعيان إلى المحكمة بدعوى التمسا من خلالها القضاء

بإمهار الحكم الأجنبي بالصيغة التنفيذية.

حيث أن المادة 605 قانون الإجراءات المدنية والإدارية تنص على أنه لا يجوز تنفيذ الأأوامر والأحكام والقرارات الصادرة عن جهات قضائية أجنبية في الإقليم الجزائري إلا بعد منحها الصيغة التنفيذية من إحدى الجهات القضائية الجزائرية متى استوفت الشروط الآتية:

1-ألا تتضمن ما يخالف قواعد الاختصاص.

2- حائزة لقوة الشيء المقضي فيه طبقا لقانون البلد الذي صدرت فيه.

3-ألا تتعارض مع أمر أو حكم أو قرار سبق صدوره ن جهات قضائية جزائرية.

4-ألا تتضمن ما يخالف النظام العام والآداب العامة في الجزائر.

حيث أنه وفقا للمادة 606 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية فإنه لا يجوز تنفيذ العقود والسندات الرسمية المحررة في بلد أجنبي في الإقليم الجزائري إلا بعد منحها الصيغة التنفيذية من إحدى الجهات القضائية الجزائرية متى استوفت الشروط الآتية: توفر الشروط المطلوبة لرسمية السند وفقا لقانون البلد الذي حرر فيه وتوفره على صفة السند التنفيذي وقابليته للتنفيذ وفقا لقانون البلد الذي حرر فيه وخلوه مما يخالف القوانين والنظام العام والآداب العامة في الجزائر.

حيث ثبت للمحكمة أن الحكم الأجنبي المؤرخ في..... تحت رقم ..... قضى بـ ..... بين الطرفين وأنه مطابق لما تنص عليه المادة 605 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ذلك أنه لم يثبت للمحكمة مخالفته لقواعد الاختصاص أو معارضته لحكم أو قرار سبق صدوره عن جهة قضائية جزائرية إضافة إلى أنه قد حاز الصيغة التنفيذية كما ولا يتعارض مع النظام العام بالجزائر وقد تم ارفاق المدعيان شهادة عدم الطعن في هذا الحكم لتأكيد حيازته على قوة الشيء المقضي فيه.

حيث أن والحال كذلك يتعين الاستجابة لطلب المدعيين المؤسس قانونا.

حيث أن المصاريف القضائية تقع على عاتق الطرفين طبقا للمادة 419 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

**ولـهـذه الأسبـاب**

قضت المحكمة حال فصلها في قضايا شؤون الأسرة ابتدائيا علنيا حضوريا كما يلي:

في الشكل: بقبول الدعوى.

في الموضوع: الحكم بإمهار الحكم الأجنبي الصادر بتاريخ ..... تحت رقم ..... عن محكمة ..... بالصيغة التنفيذية.

أمر ضابط الحالة المدنية المختص بالتأشير به على هامش عقد ميلاد المدعي.

تحميل المدعيين المصاريف القضائية مناصفة.

بذا صدر الحكم وأفصح به جهارا بالتاريخ المذكور أعلاه وأمصينا اصله نحن الرئيس وأمين الضبط.

**الرئيس:** **أمين الضبـط:**

**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**

**Cour de :**

**AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN**

**Tribunal de :**

**Section :**

# JUGEMENT

**Rôle n° :**

**Répertoire n° :**

**Jugement du :**

**Montant de la taxe :**

En l'audience publique tenue au Tribunal de ....., le .....
Sous la présidence de M....., Juge,
Assistée de M....., Secrétaire Greffière
En présence de M....., Procureur de la République.

Le jugement dont la teneur suit, a été rendu entre :

**1) Monsieur ....., Demandeur Comparant**
Agissant par le biais de Maître ……

**2) Monsieur ……, Demandeur Comparant**
Agissant par le biais de Maître ……..

**Et :**

**ENTRE**

**1) Le Procureur de la République représentant du Ministère Public, présent à l'audience**

**ET**

## EXPOSE DES FAITS DE LA CAUSE

En vertu d'une requête introductive déposée au Greffe du Tribunal de …….. le ……, enregistré à la section des affaires de la famille sous le numéro……., les deux demandeurs …….., agissant par le biais de Maître ……, ont introduit une action en présence du Procureur de la République, représentant du Ministère Public, par laquelle il ressort qu'en date du ……, le Tribunal de première instance de …… a rendu un jugement entre les deux parties sous le n° ……, que celui-ci est définitif et a acquis force de chose jugée après avoir épuisé toutes les voies de recours, qu'il est conforme aux dispositions et aux règles du Code de la Famille Algérien et que celui-ci ne peut être exécuté qu'après avoir été revêtu de la formule exécutoire par un Tribunal national conformément aux dispositions des articles 605 et 607 du Code de Procédure Civile et Administrative. En conséquence, ils sollicitent l'exequatur du jugement étranger en ordonnant sa mention en marge de leurs actes de naissance.

Après soumission du dossier au représentant du

Ministère Public conformément à l'article 3 bis de l'ordonnance 02/05 modifiant et complétant le Code de la Famille, celui-ci a requis l'application de la loi et l'affaire a été mise en examen afin d'y statuer conformément à la loi.

**SUR CE, LE TRIBUNAL**

- Vu la requête introductive d'instance et les motifs y figurant.
- Vu les articles 13, 14, 16, 21, 24, 36, 150, 406, 416 et 419 du Code de Procédure Civile et Administrative.
- Vu les articles 605, 606, 607, du Code de Procédure Civile et Administrative.
- Vu les articles du Code de la Famille.
- Vu les réquisitions du Ministère Public.
- Après examen de l'affaire conformément à la loi.

**En la forme :**

- Attendu que l'action satisfait à toutes les conditions de forme prévues par les articles 13, 14, 15 et 436 du Code de Procédure Civile et Administrative, il échet de la dire recevable.

**Au fond :**

- Attendu que les demandeurs se sont adressés au Tribunal et ont sollicité l'exequatur du jugement étranger.
- Attendu que l'article 605 du Code de Procédure Civile et Administrative prévoit que : Les ordonnances, les jugements et les arrêts rendus par les juridictions étrangères ne peuvent être exécutés sur l'étendue du territoire algérien qu'autant qu'ils ont été déclarés exécutoires par les juridictions algériennes qui vérifient qu'ils répondent aux conditions suivantes :

1 - ne pas violer les règles de compétence ;

2 - avoir acquis force de chose jugée conformément aux lois du pays où ils ont été rendus ;

3 - ne pas être contraires à des ordonnances, jugements

ou arrêts déjà rendus par des juridictions algériennes.
4 - ne pas être contraires à l'ordre public ou aux bonnes mœurs en Algérie.
- Attendu que conformément à l'article 606 du Code de Procédure Civile et Administrative, les actes et titres authentiques établis dans un pays étranger ne peuvent être exécutés sur l'étendue du territoire algérien qu'autant qu'ils ont été déclarés exécutoires par les juridictions algériennes qui vérifient qu'ils répondent aux conditions suivantes :
1 - réunir les conditions requises pour l'authenticité des titres conformément aux lois du pays où ils ont été établis ;
2 - avoir le caractère de titres exécutoires et être susceptibles d'exécution, conformément aux lois du pays où ils ont été établis ;
3 - ne pas être contraires aux lois algériennes, à l'ordre public et aux bonnes mœurs en Algérie.
- Attendu qu'il est établi au Tribunal que le jugement étranger rendu le ……. sous le n° ……., a statué par ……. entre les parties et qu'il est conforme à l'article 605 du Code de Procédure Civil et Administrative, et qu'il n'est pas contraire aux règles de compétence ou à une ordonnance, un jugement ou un arrêt déjà rendu par des juridictions algériennes, outre qu'il a acquis force de chose jugée, qu'il n'est pas contraire à l'ordre public en Algérie, que les demandeurs ont fourni une attestation de non appel contre le dit jugement qui a acquis force de chose jugée.
- Attendu qu'il échet donc de faire droit à la demande des demandeurs qui est légalement fondée.
- Attendu que les dépens sont à la charge des deux parties conformément à l'article 419 du Code de Procédure Civile et Administrative.

## PAR CES MOTIFS

Le Tribunal, statuant en matière des affaires de la famille, publiquement, contradictoirement, en premier

ressort :

**En la forme :**
Dit l'action recevable.

**Au fond :**
- Statue en accordant l'exequatur au jugement étranger rendu le ……. sous le n° …….. par le Tribunal de ……..
- Ordonne à l'officier d'état civil de le mentionner en marge de l'acte de naissance du demandeur.

- Met les dépens à la charge des demandeurs à raison de moitié pour chacun d'eux.

Ainsi rendu et prononcé en l'audience publique tenue à la date que dessus, en foi de quoi la minute a été signée par nous Président et le Secrétaire Greffier.

**Le Président :** **Le Secrétaire Greffier :**

**الدرس 02: حكم طلاق**

Cour supérieure

COURE DE :

…….
Demandeur
Contre :

…….
Défenderesse

## Jugement de divorce

Le tribunal est saisi d'une demande en divorce où l'on constate que les deux parties s'entendent pour divorcer.
Vu que les parties ont cessé de faire vie commune depuis plus d'un an, le divorce sera prononcé sur la base du fait que les époux ont vécu séparément pendant aux moins un an avant le prononcé de la décision sur l'action en divorce.
Lors de l'audition, les parties, représentées par procureur, ont déposé une entente sur les mesures accessoires. Le tribunal les félicité d'avoir ainsi réussi à s'entendre sur la plupart des questions en litige.
Dans les conclusions du présent jugement, le tribunal entérinera cette entente, la déclarera exécutoire et ordonnera aux parties de s'y conformer.
Ceci dit, des questions demeurent sans réponse. Elles portent sur des points de détail.

**Par ces motifs le tribunal :**

Prononce un jugement de divorce entre les parties, dont le mariage a été célébré le ……, qui prendra effet le ……..
Ratifie l'entente partielle intervenue entre les parties le …… Comme faisant partie intégrante du présent jugement.
Déclare que les effets du divorce quant à la dissolution du régime matrimonial remontent entre les époux à la date de la cession de la vie commune.
Déclare l'entre exécutoire et leur ordonne de s'y conformer.

**محكمة:**

**……**

مدعي

ضد: **……**

مدعى عليها

---

## حكـــم الـطـــلاق

---

[1] عرض على المحكمة طلب طلاق حيث تمت معاينة اتفاق الطرفين على الطلاق.

[2] حيث أن الطرفان توقفا عن الحياة المشتركة منذ أكثر من سنة، سيتم النطق بالطلاق على أساس كون الطرفين عاشا منفردين منذ سنة على الأقل قبل منطوق الحكم في دعوى الطلاق.

[3] أبدى الطرفان، ممثلين من قبل الوكيل، أثناء جلسة الاستماع وفاقا حول التدابير الملحقة، فهنأتهما المحكمة على نجاحهما على الاتفاق حول مجمل مسائل الخلاف.

[4] في خلاصات هذا الحكم تؤيد المحكمة هذا الاتفاق وتصرح أنه تنفيذي وتأمر الطرفين بالامتثال له.

[5] بعد هذا القول، بقيت بعض المسائل من دون جواب، وهي تتعلق بالتفاصيل .

### لـهـذه الأسبـاب فـإن الـمحكمة :

[29] **تنطق** بحكم طلاق بين الطرفين اللذين عقدا زواجهما في .....

[30] **تصادق** على الاتفاق الذي تم بين الطرفين باعتباره يشكل جزءا مدرجا ضمن هذا الحكم.

**تصرح** أن آثار الطلاق بالنسبة لحل نظام الزوجية القائم بين الزوجين إلى غاية تاريخ التوقف عن الحياة المشتركة.

**تصرح** بأن الاتفاق يعتبر تنفيذيا **وتأمرهما** بالامتثال له.

**الدرس 03: الصيغة التنفيذية**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**باسم الشعب الجزائري**

**مجلس قضاء :**

**محكمـة:**

**رقم الفهرس:**

**تاريخ الحكم:**

# صيـغـة تـنـفـيـذيـة

المادة 601 من ق. إ. م. إ

**وبناء على ما تقدم فإن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تدعو وتأمر جميع المحضرين وكذا كل الأعوان الذين طلب إليهم ذلك تنفيذ هذا الحكم وعلى النواب العامين ووكلاء الجمهورية لدى المحاكم مد يد المساعدة اللازمة لتنفيذه وعلى جميع قادة وضباط القوة العمومية تقديم يد المساعدة اللازمة لتنفيذه بالقوة عند الاقتضاء إذا طلب إلهم ذلك بصفة قانونية.**

**وبناء عليه وقع هذا الحكم.**

**الختم:** **رئيس أمانة الضبط:**

**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**

**AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN**

Cour de: …….
Tribunal de : ……..
Répertoire : ……...
Date du jugement : ...

# FORMULE EXECUTOIRE

(Article 601 du C.P.C.A)

En conséquence, la République Algérienne Démocratique et Populaire mande et ordonne à tous huissiers et à tous agents, sur ce requis, de mettre à exécution le présent jugement, aux Procureurs Généraux et aux Procureurs de la République près les Tribunaux, d'y tenir la main, à tous commandants et officiers de la force publique de prêter main-forte pour l'exécution forcée, lorsqu'ils seront légalement requis.

En foi de quoi le présent jugement a été signé.

**Sceau :** **Le Greffier en Chef :**

**الدرس 04: شهادة عدم الاستئناف**

**Cour supérieure**
**(Chambre de la famille)**

Affaire :
……. Demandeur
Et :
…….. Défenderesse

# Certificat de non-appel

Je, soussigné, greffier adjoint de cette cour, certifie que les délais prescrits pour l'appel du jugement rendu en cette instance le……. Sont expirés, qu'aucun appel n'a été enregistré, qu'aucune demande en nullité n'a été déposée et qu'aucune requête en rétraction n'a été présentée à l'encontre de ce jugement à la date des présentes.

Fait à …… le ……..

**Le greffier adjoint :**

المحكمة العليا

(غرفة الأسرة)

قضية:

..... مدعي

و:

..... مدعى عليها

## شهادة عدم استئناف

أشهد أنا الموقع أدناه، نائب كاتب الضبط بهذا المجلس أن الآجال المحددة لاستئناف الحكم الصادر في هذه القضية بتاريخ ..... قد انتهت و لم يتم تسجيل أي استئناف و لم يودع أي طلب بطلان و لم تقدم أي عريضة استدراك ضد هذا الحكم بتاريخ هذه الشهادة.

حرر بـ ..... في .....

نائب كاتب الضبط:

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

مجلس قضاء: .....

أمانة ضبط المجلس

## شهـادة عدم الاستئـنـاف

نحن رئيس أمانة الضبط لدى مجلس قضاء .....

بطلب من: .....

بعد الاطلاع على الحكم الصادر في ..... فهرس رقم ..... عن محكمة ..... في مسائل: .....

بين: ..... من جهة، حاضر

و: وكيل الجمهروية لدى محكمة .....، من جهة أخر، حاضر.

بعد الاطلاع على شهادة التبليغ المحررة من طرف المحضر القضائي ..... الكائن مكتبه بدائرة اختصاص محكمة .....

وبعد التحقيق الواقع بالرقم التسلسلي لسجل الاستئناف.

يشهد بأنه لم يقع إلى يوم التاريخ بالسجل المذكور أي استئناف من طرف: .....

و: وكيل الجمهورية لدى محكمة .....

وذلك ابتداء من تاريخ محضر التبليغ في .....

وبناء على ذلك سلمنا هذه الشهادة للطالب للعمل بها بما يسمح به القانون.

حرر بـ ..... في .....

**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**

**Cour de ……**

**Le Greffe de la Cour**

# CERTIFICAT DE NON-APPEL

Le Greffier en Chef près la Cour de ……..

A la requête de : ……..……..

Vu le jugement rendu le **……..** sous le répertoire n° ……..

Par le Tribunal de …….. en matière d'Affaires Familiales

Entre :

**- …….**

**D'une part, Comparant**

Et : **Le Procureur de la République**

**D'autre part, Présent**

- Vu le procès-verbal de signification établi par l'huissier de justice, ……., dont l'office est situé dans le ressort du Tribunal de ……....

- Après vérification du registre des appels.

Atteste qu'à ce jour, aucun appel du jugement susmentionné n'a été fait au dit registre par : ……

Et Le Procureur de la République près le Tribunal de ……..

Et ce, à compter de la date du procès-verbal de signification du ……

En foi de quoi, le présent certificat a été délivré à la requérante, pour servir et valoir ce que de droit.

Fait à ……. le ……..

**P/Le Greffier en Chef :**

**الدرس 05: حكم بالطرد من منزل**

……..

Contre :

…….

# Jugement en expulsion

L'an …….. et le ……..

Le tribunal de ……., dans son audience publique tenue pour les affaires …… à l'heure accoutumée de ses audiences, sous la présidence de ……., juge, assisté de ……. Secrétaire greffier, a rendu le jugement dont la teneur suit :

Qualités des parties dans la cause :

…….. demandeur comparant par Me. ……. Avocat à la cour.

**D'une part**

Et : …….. défendeur défaillant.

**D'autre part**

**Faits :**

Sans que les présentes qualités puissent nuire ou préjudicier aux droits et intérêts respectifs des parties.

Le demandeur après une tentative de conciliation sans succès, a fait citer les défendeurs à l'audience du ……..

A cette audience Me….., au nom du demandeur a déposé une note ainsi rédigé :

A la suite d'une action intentée par le demandeur à l'encontre du défendeur une décision est intervenue désignant M. …… en qualité d'expert.

Cet expert a procédé à sa mission et a déposé son rapport.

L'expert a bien conclu que …….

Il convient donc d'homologuer ce rapport et ordonner l'expulsion du défendeur la maison objet du litige.

L'affaire a été renvoyée à plusieurs audiences successives et à la date de ce jour le présent jugement a été rendu.

Le tribunal :

Attendu que le demandeur actionne le défendeur en expulsion de la maison litigieuse.

Qu'il expose qu'il avait actionné le défendeur en l'année et qu'une décision est intervenue désignant en qualité d'expert monsieur ……..

Que ce dernier a rempli sa mission et a déposé son rapport.

Qu'il demande l'homologation de rapport.

Attendu que le défendeur n'a pas comparu.

Sur ce :

Vu le jugement avant dire droit du ……. Rendu par le tribunal de..

Vu le rapport d'expertise du ……..

Ouï le demandeur en ses moyens fins et conclusions.

Attendu qu'il résulte du rapport d'expertise dressé par l'expert commis que …

**Par ces motifs :**

Le tribunal de ……..., statuant en matière civile, par jugement rendu publiquement et par défaut.

Vidant notre jugement d'avant dire droit du …….

Ordonnons l'expulsion du défendeur et de tous occupants de son chef de la maison objet du litige.

Condamne le défendeur aux dépens de la présente instance y compris le cout de la présente minute.

Ainsi jugé et prononcé en audience publique le jour, mois, et an que dessus et le juge l'a signé avec le greffier.

**Le Greffier :** **Le Juge :**

**.....**

**ضد:**

**.....**

**حكم بالطرد من منزل**

عام ..... وفي .....

**أصـــدرت محكمـــة** .....، فـي جلسـتها المنعقـدة علنيـا للنظـر فـي القضـايا .....، علـى السـاعة المعتـادة لجلسـاتها، برئاسـة السـيد ..... قاضيا وبمساعدة الأستاذ .....، أمين ضبط.

**الحكم الآتي نصه:**

**صفات الأطراف في القضية:**

السيد .....، مُدّعي قائم في حقه الأستاذ .....، محامي لدى المجلس.

**من جهة**

و: .....، مُدّعى عليه غائب.

**من جهة أخرى**

**الوقائع**

دون أن تمس هذه الصفات بحقوق الأطراف ومصالحهم.

قـام المُـدّعي، بعـد إجرائـه لمحاولـة صـلح دون جـدوى، باسـتدعاء المـدعى عليـه للحضور لجلسة يوم: .....

بتاريخ هذه الجلسة أودع الأستاذ ..... باسم المُدّعي مذكرة جاء فيما يلي:

علـى إثـر دعـوى رفعهـا المُـدّعي ضـد المُـدّعى عليـه، صـدر قـرار بتعيـين السـيد ..... بصفته خبيرا في القضية.

شرع هذا الخبير في مهمته وأودع تقريره.

خلُص الخبير في تقريره إلى أن .....

وعليـه يتعـين المصـادقة علـى هـذا التقريـر والأمـر بطـرد المُـدّعى عليـه مـن المنـزل المتنازع عليه.

تم تأجيل القضية لعدة جلسات متتالية وبتاريخ اليوم صدر الحكم الآتي:

**إنّ المحكمـة**

حيث أن المُدّعي قام يقاضي المُدّعى عليه من أجل طرده من المنزل محل النزاع.

حيث أنه عرض بأن المُدّعى عليه تمت مقاضاته سنة ..... وصدر حكم يقضي بتعيين السيد ..... بصفة خبير.

حيث أن هذا الأخير أكمل مهمته وأودع تقريره.

حيث أنه يلتمس المصادقة على هذا التقرير.

حيث أن المُدّعى عليه لم يحضر.

**وعليه**

بمقتضى الحكم التمهيدي المؤرخ في..... الصادر عن محكمة.....

بعد الإطلاع على تقرير الخبرة المؤرخ في.....

بعد الاستماع لدفاع المدعي وطلباته وخلاصاته.

حيث أنه يتبين من خلال تقرير الخبرة المحرر من قبل الخبير المعين، أن ....

**لهذه الأسباب**

فإن محكمة .....، فصلا في الشؤون المدنية، بحكم صادر حضوريا وغيابيا.

**تفرغ** حكمها التمهيدي المؤرخ في.....

**تأمر** بطرد المُدّعى عليه وكل شاغل تابع له، من المنزل المتنازع عليه.

**تُدين** المُدّعى عليه بمصاريف هذه الدعوى المقدرة بما في ذلك تكلفة هذا الأصل.

**بذا** حُكم ونُطق في الجلسة العلنية بتاريخ اليوم والشهر والسنة أعلاه، والذي تم توقيعه من قبل القاضي وكاتب الضبط.

**كاتب الضبط:** **القاضي:**

**الدرس رقم 06: عريضة من إجل إمهار حكم أجنبي بالصيغة التنفيذية**

مجلس قضاء .....

محكمة .....

قسم .....

## عريضة من أجل تنفيذ وإمهار
## حكم أجنبي بالصيغة التنفيذية

في حق السيدة ..... الساكنة بـ ..... مدعية.

ضد: السيد ..... الساكن بـ ..... مدعى عليه.

**ليطيب لهيئة المحكمة الموقرة**

حيث أن كلا من المدعية المولودة في ..... والمدعي المولود في .....

كانا متزوجان بموجب عقد زواج رسمي مسجل بمصلحة الحالة المدنية ببلدية .....

تحت رقم ..... بتاريخ .....

حيث أنه نتج عن هذا الزواج ميلاد الأبناء وهم:

.....

.....

حيث أنه وعلى إثر خلاف بين طرفي النزاع وباعتبارهما يسكنان بـ ..... فإن المدعية رفعت دعوى ضد المدعي عليه أمام غرفة شؤون الأسرة بمحكمة ..... التي أصدرت بتاريخ ..... حكما يقضي كما يلي:

فك الرابطة الزوجية بالطلاق بين الطرفين.

حيث أن هذا الحكم صادر عن محكمة أجنبية ولا يمكن تنفيذه إلا بعد منحه الصيغة التنفيذية من محكمة وطنية.

حيث أن هذا ما يدفع المدعية للجوء إلى المحكمة الموقرة من اجل إمهار الحكم الأجنبي بالصيغة التنفيذية السالف ذكره.

حيث أن طلب المدعية جاء مسوفيا لمقتضيات المادة 605 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية مما يجعله مقبولا شكلا ومؤسسا قانونا.

حيث ينبغي القضاء بموجبه.

**لـهـذه الأسبـاب**

**في الشكل:**

القضاء بقبول الطلب شكلا.

**في الموضوع:**

القضاء بتنفيذ وإمهار الحكم الأجنبي بالصيغة التنفيذية الصادر عن محكمة .....

والمؤرخ في ..... بما قضى به.

تسجيله على هامش شهادة الميلاد بالحالة المدنية.

المرفقات:

- نسخة من الحكم الأجنبي.

**مع سائر التحفظات**

**عن المدعية**

Cour de ……
Tribunal de …….
Section : …….

## Requête aux fins d'exécution et d'exéquatur d'un jugement étranger

**Au profit de :** Madame ……., demeurant ……..., Demanderesse agissant par elle-même.

**Contre :** Monsieur ……., demeurant …… Défendeur.

**PLAISE A L'HONORABLE TRIBUNAL**

- Attendu que la demanderesse, ……. née à …….. fille de ……. et de ……., et le défendeur …… né le …… à ……., étaient mariés en vertu d'un acte de mariage authentique enregistré au service d'état civil de la commune de …….. sous le n° ……., le …….

- Attendu que de cette union trois enfants sont nés, qui sont :

- Attendu que suite à une discorde entre les parties au litige, et sachant qu'ils vivent en ....., la demanderesse a introduit une action contre le défendeur devant la section des Affaires Familiales du Tribunal de ……, chambre civile ……, qui a rendu le …….. un jugement statuant comme suit :

- Dissolution du lien conjugal par le divorce entre les deux parties.

- Attendu que ce jugement a été rendu par un tribunal étranger et qu'il ne peut être exécuté qu'après avoir été revêtu de la formule exécutoire par un tribunal national.

- Attendu que c'est ce qui a poussé la demanderesse à recourir à l'honorable tribunal pour revêtir le jugement étranger de la formule exécutoire susmentionnée.

- Attendu que la demande de la demanderesse est conforme aux dispositions de l'article 605 du Code de Procédure Civile et Administrative, d'où il échet de la dire recevable en la forme et légalement fondée.

- Attendu qu'il échet de statuer en vertu de cet article.

**PAR CES MOTIFS**

En la forme :
Statuer et dire l'action recevable en la forme.

Au fond :

- Statuer en accordant l'exéquatur au jugement étranger rendu par le tribunal de …….. en date du ……..……..

- Le transcrire à l'état civil et le porter en marge de l'acte de naissance.

Pièces jointes : Copie du jugement de divorce étranger.

**Sous toutes réserves**
**Pour la demanderesse**

**الدرس رقم 07: تقرير خبرة**

**Extrait**
**Des minutes du greffe**
**Du tribunal de …….**

**Affaire :**
**……**
**Contre :**
**……**

# Rapport d'expertise

Par jugement du …….. rendu par monsieur le juge du tribunal de ……. Nous soussigné …… géomètre expert près le tribunal de …… avons été désigné en qualité d'expert dans la cause pendante entre :

…….

Demanderesses

D'une part

Et : …….

Défendeurs

D'autre part

Jugement dont le dispositif est ainsi conçu :

A l'effet de procéder à un projet de partage de jouissance.

Faire l'attribution des lots revenants aux ayants droits.

A cet effet compulser tous titres, entendre tous sachants pour arriver à la manifestation de la vérité.

Concilier les parties si faire se peut sinon de ses opérations dresser un rapport écrit qui sera déposé au greffe de notre tribunal pour été ensuite par les parties conclu et par le tribunal statué ce que de droit.

Après avoir étudié le dossier nous convoquons les parties par lettre recommandée.

A l'heure, jour et mois indiquées nous nous sommes transporté sur les lieux litigieux où nous avons trouvé les parties en cause.

Les parties nous conduisent à la parcelle à partager dont nous levons le plan.

Il a été attribué aux demanderesses les lots N° ……

Il a été attribué aux demandeurs les lots N° ……

Tel est le résultat de notre mission dont nous laissons l'appréciation à qui de droit.

Fait et clos à …….. le ……..

**L'expert :**

**مستخرج من أصول كتابة ضبط محكمة .....**

قضية:

.....

ضد:

.....

**تـقـريـر خبـــرة**

بموجب حكم مؤرخ في ..... صادر عن السيد قاضي محكمة ..... تم تعييننا نحن الموقعين أدناه، .....، خبير أراضي لدى محكمة .....، بصفة خبير في القضية القائمة بين:

..... مدعيات

**من جهة**

و: – ..... مدعى عليهم

**من جهة أخرى**

ومنطوق هذا الحكم هو كالأتي:

الشروع في إعداد مشروع قسمة الانتفاع.

القيام بتوزيع الحصص العائدة إلى ذوي الحقوق.

ولهذا الغرض يطلع على كافة السندات ويسمع شهادات العارفين بغية الوصول إلى إظهار الحقيقة.

مصالحة الأطراف إن أمكن ذلك وإلا تحرير تقرير مكتوب عن العمليات التي يقوم بها والذي يودع بكتابة ضبط محكمتنا ليستند إليه الأطراف وتقوم المحكمة بالفصل بناء على ما جاء فيه.

بعد دراسة الملف قمنا باستدعاء الأطراف برسالة مسجلة.

وعند الساعة واليوم والشهر المبينين تنقلنا إلى الأماكن المتنازع عليها حيث وجدنا أطراف النزاع.

قادنا الأأطراف إلى القطعة المراد قسمتها والتي رسمنا مخططا خاصا بها.

خُصّت المدعيات القطع رقم .....

خُصّ المدعى عليهم القطع رقم .....

هذه هي نتيجة مهمتنا ونترك تقييمها والحكم عليها لمن يخول ذلك قانونا.

حرر بـ ..... في .....

الخبير:

**الدرس رقم 08: محضر تبليغ قرار حضوري**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

الشركة المدنية للمحضرين القضائيين

للأساتذة .....

اختصاص مجلس قضاء .....

**محضر تبليغ قرار حضوري**

المادة 354 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية

بتاريخ ..... من شهر ..... سنة .....

عل الساعة: .....

لفائدة السيد: .....

الساكن بـ: .....

نحن الأستاذ ..... الموقع أدناه عن الشركة المدنية المهنية للمحضرين القضائيين بمجلس قضاء ..... والكائن مكتبها بالعنوان المدون أعلاه والواضع ختمه وتوقيعه أسفله.

بواسطة المساعد الرئيسي المحلف والموقع معنا أدناه.

بعد الاطلاع على المواد: 313. 322. 354. 406. 407. 416 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

**بلغنا إلى السيد:** .....

الساكن بـ: .....

نسخة من القرار الحضوري النهائي الصادر عن: مجلس قضاء ..... الغرفة: ..... بتاريخ ..... رقم القضية: ..... رقم الفهرس: .....

مخاطبين ..... حسب تصريحه، الحامل بطاقة التعريف رقم .....

وأخبرناه بأنه طبقا للمادة 354 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية يرفع الطعن بالنقض في أجل شهرين يبدأ من تاريخ التبليغ الرسمي للقرار المطعون فيه إذا تم شخصيا، ويمدد أجل الطعن بالنقض إلى ثلاثة اشهر إذا تم التبليغ الرسمي في موطنه الحقيقي أو المختار.

**لكي لا يجهل ما تقدم**

إثباتا لماد ذكر حررنا هذا المحضر في اليوم والشهر والسنة والساعة المذكورين أعلاه وسلمناه للمخاطب مرفقا بنسخة من القرار المشار إليه أعلاه وذلك طقا للقانون.

**إمضاء أو بصمة المبلغ له:** **الساعد الرئيسي:** **المحضر القضائي:**

**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**
**Société Civile d'Huissiers de Justice**
**Maîtres ……**
**Près la Cour de ……**

## PROCES-VERBAL DE SIGNIFICATION D'ARRET CONTRADICTOIRE

**Article 354 du Code de Procédure Civile et Administrative**

L'an ……. et le ……..
A …….....……..
Au profit de : **Monsieur** …… demeurant à ……

Nous, Maître .....soussigné pour la Société Civile d'Huissiers de Justice près la Cour de ……. de Maîtres ……., dont le cabinet est sis à l'adresse sus-indiquée, ayant apposé son sceau ci-dessous.
Agissant par l'intermédiaire de l'assistant principal assermenté soussigné avec nous.
Vu les articles 313, 322, 354, 405, 406, 407, 416 du Code de Procédure Civile et Administrative.
**Nous avons signifié à M.** ……..
Demeurant à : …….……...
Une copie de l'arrêt contradictoire rendu par la Cour de ……., Chambre : ……., le ……., affaire n° ……., répertoire n° …….….
Et parlant à …….., suivant sa déclaration, titulaire de la carte nationale d'identité n° ……..
Nous l'avons informée que conformément à l'article 354 du Code de Procédure Civile et Administrative, le délai de pourvoi en cassation est de deux (02) mois à compter de la signification à personne de la décision attaquée. Il est de trois (3) mois lorsque la signification est effectuée à domicile réel ou élu.

**Afin qu'elle n'en ignore**

En foi de quoi nous avons dressé le présent procès-verbal le jour, mois, an et heure que dessus et nous l'avons remis à l'interlocuteur accompagné d'une copie de l'arrêt susvisé, le tout conformément à la loi.

**Signature ou empreinte du destinataire :** **L'assistant principal** **L'Huissier de justice**

## الدرس رقم 09: محضر أداء اليمين من قبل خبير

### Prestation de serment par un expert

Par jugement en date du …….. Monsieur le juge du tribunal de …… nous a désigné en qualité d'expert dans l'affaire pendante entre : …….....……

D'une part

Et : …….....……

D'autre part

En vertu de l'article 308 du code de procédure civile et administrative :
« Je jure de bien et fidèlement remplir la mission qui m'est confié et de dresser rapport en honneur et conscience ».
Le commencement de nos opérations est fixé au …….. sur les lieux litigieux.

Fait à …….. le ……..

## أداء اليمين من قبل خبير

بموجب حكم مؤرخ في ..... عيننا السيد قاضي محكمة ..... بصفة خبير في القضية القائمة بين:

..... **من جهة**

و: ..... **من جهة أخرى**

بموجب المادة 308 جديد من قانون الإجراءات المدنية:

"أقسم أن أقوم بالمهمة الموكلة إليّ بوفاء وإخلاص وأن أحرر تقريرا عن ذلك وفقا لما يمليه الضمير والشرف".

حُدّد تاريخ بدء عملياتنا يوم ..... في الأماكن المتنازع عليها.

حرر بـ ..... في .....

**الدرس رقم 10: أمر بالقبض الدولي**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**باسم الشعب الجزائري**

**مجلس قضاء:**

**محكمة:**

**مكتب السيد:**

**قاضي التحقيق:**

**رقم الأمر القبض:**

# أمر بالقبض الدولي
# باسم الشعب الجزائري

نحن ..... قاضي التحقيق، الغرفة ..... بمحكمة .....

– بعد الاطلاع على طلب السيد وكيل الجمهورية بتاريخ .....

– بعد الاطلاع على المادة 109 و119 من قانون الإجراءات الجزائية.

نأمر ونكلف جميع رجال القوة العمومية طبقا للقانون بإلقاء القبض والاقتياد إلى أقرب مصلحة من مصالحنا المختصة المدعو:

اللقب: .....

الاسم: .....

تاريخ ومكان الميلاد: .....

ابن: .....

أمه: .....

الجنسية: .....

الموطن: .....

المتهم بـ : .....

ملخص الوقائع:

– حيث يستخلص من ملف القضية أن المتهم ..... وتبين أنه غادر التراب الوطني بتاريخ ..... عبر المطار الدولي ..... باتجاه دولة .....

– حيث أن الأبحاث التي أجريت أثبتت أن المذكور أعلاه يوجد في حالة فرار خارج إقليم الجمهورية كونه غادر التراب الوطني

بتاريخ.....

حيث أنه يتعين تبعا لذلك إصدار أمر بالقبض الدولي ضده وفقا لما يقتضيه القانون.

**لـهـذه ا لأسـاب**

نرجو من السلطات القضائية للبلد الذي يقيم فيه أو متواجد به المتهم المذكور أعلاه أن تتفضل بتكليف المصالح المختصة للقيام بإجراءات البحث الضرورية عنه وتحديد مكان تواجده وإلقاء القبض عليه ووضعه رهن الحبس المؤقت إلى حين إرسال طلب تسليمه وفقا للأشكال والأوضاع المقررة قانونا.

نشكر السلطات القضائية القائمة بالتنفيذ لمساعدتها في تنفيذ الأمر اقلضائي الحالي ونرجو إحاطتنا علما بما وصل إليه التنفيذ.

إثباتا لذلك وقعنا الأمر القضائي الحالي ومهرناه بختمنا.

حرر بمكتبنا في .....

**Cour de ……**

**Tribunal de …….**

**République Algérienne Démocratique et Populaire**

**Cabinet de Monsieur**

**……..……..**

**Juge d'Instruction**

**…….**

**Mandat d'arrêt n° : …..**

# MANDAT D'ARRÊT INTERNATIONAL

**Au nom du Peuple Algérien**

Nous, ……., Juge d'Instruction, …….. Chambre, Tribunal de …...

- Vu la demande de Monsieur le Procureur de la République en date du …….
- Vu les articles 109 et 119 du Code de Procédure Pénale.

Nous mandons et ordonnons à tous agents de la force publique, conformément à la loi, d'arrêter et de conduire au plus proche de nos services compétents, le nommé :

Nom de famille : ……
Prénom : …….
Date et lieu de naissance : ……. à …..…
Fils de : …….
Et de : ……
Nationalité : ……..
Adresse : ……...
Inculpé de : …….……..

Résumé des Faits :

- Attendu qu'il ressort du dossier de l'affaire que le nommé …….. ……..
Il a quitté le territoire national le …….. par l'aéroport …… vers l'état de ……..……
- Attendu que les recherches qui ont été faites ont indiqué que le susnommé est en fuite en dehors du territoire de la république car il a quitté le territoire national le ……. .
- Attendu que suite à cela il échet d'émettre un mandat d'arrêt international contre lui conformément aux dispositions de la loi.

**PAR CES MOTIFS**

Nous prions les autorités judiciaires du pays où l'inculpé susmentionné réside où existe, de charger les services

compétents pour entreprendre les procédures de recherche nécessaires à son encontre, déterminer le lieu où il se trouve, l'arrêter et le mettre en détention provisoire jusqu'à envoi d'une demande de sa remise conformément aux conditions et formes prévues par la loi.

Nous remercions les autorités judiciaires étrangères chargées de l'exécution pour leur précieuse assistance dans l'exécution de ce mandat de justice et les prions de nous tenir informés des résultats.

En foi de quoi nous avons signé le présent mandat de justice et nous l'avons scellé de notre sceau.

Fait en notre cabinet le ……

**Le Juge d'Instruction :**

## الدرس رقم 11: عقد بيع

## Acte de vente

Pardevant Me. ……, notaire à ……., soussigné.

**A COMPARU**

Monsieur ……., cultivateur, demeurant à …… né le ……..……

Lequel a par ces présentes vendu en s'obligeant à toutes les garanties ordinaires et de droit en la matière.

A monsieur ……., demeurant ……né le …….

A ce présent et qui accepte l'immeuble dont la désignation suit :

## DESIGNATION

Une parcelle de terre …….. détachée d'une propriété de plus grande étendu située banlieue de …… quartier ……. Faisant partie du N° …. du plan cadastral de la commune de …….. section.....
La parcelle de terre présentement vendu a une superficie de ……. …

Cette parcelle est limitée :
Au nord : ……
Au sud : …….

Et telle d'ailleurs qu'elle est figurée par un liseré ……. En un plan dressé par M. …… géomètre expert à ……le ……., lequel plan est demeuré annexé après mention à la minute d'un contrat de vente reçu par Me. ……..notaire à ……..le……..ci-après énoncé.

Tel que le dit immeuble existe, s'étend, se poursuit et se comporte avec toutes ses aisances, appartenances et dépendances sans exception ni réserve mais sans garantie de l'état des constructions, défaut d'entretien ou de répartition, vétusté et encore sans garantie de la contenance superficielle ci-dessus indiquée, toute différence de mesure entre cette contenance et celle réelle excédât-elle-même un/vingtième devant faire le profit ou la perte de l'acquéreur qui déclare parfaitement connaitre l'objet de son acquisition pour l'avoir vu, visité et spécialement apprécié dans l'intention des présentes.

## ORIGINE DE PROPRIETE
## EN LA PERSONNE DU VENDEUR

L'immeuble présentement vendu a été acquis par M. …….. le vendeur comparant, de monsieur ……., journalier, demeurant à

……suivant acte reçu par Me. …….notaire à ……..le……..….

Cette acquisition a eu lieu moyennant le prix principal de ……. Payé comptant et quittancé en l'acte.

Au dit acte le vendeur a déclaré qu'il était indigène musulman non naturalisé français et comme tel non soumis à hypothèque légale.
Une expédition de cet acte a été transcrite au bureau des hypothèques de …….. le …….. vol…….n°…… sans retrait d'état.

## ORIGINE ANTERIEURE

Pour connaitre l'origine de propriété antérieure de la parcelle de terre sus-indiquée, les parties et plus particulièrement l'acquéreur déclarent expressément se rapporter aux énonciations contenues à cet égard dans l'acte du …….sus-analysé.

## JOUISSANCE

Au moyen des présentes et à compter de ce jour, l'acquéreur deviendra propriétaire de l'immeuble vend.
Il en aura la jouissance de même à partir de ce jour par la prise de possession réelle et effective, le dit immeuble étant libre de toute location.

## CONDITIONS

La présente vente est faite aux charges et conditions ordinaires et de droit et notamment sous celles suivantes que l'acquéreur s'oblige à exécuter :

1- Il prendra l'immeuble vendu dans l'état où il se trouve actuellement.
2- Il supportera les servitudes passives de toute nature pouvant le grever, sauf à lui s'en défendre et à profiter de celles actives, s'il en existe, le tout à ses risques et périls, sans recours contre le vendeur et sans que la présentes clause puisse donner à qui que ce soit, plus de droit qu'il n'en aurait, soit en vertu de titres réguliers non prescrits, soit en vertu de la loi, comme aussi sans qu'elle puisse nuire aux droits résultant en faveur de tout acquéreur de la loi du vingt-trois mars mil huit cent cinquante-cinq.
3- Il acquittera à compter du jour de l'entrée en jouissance les contributions et impositions de toute nature assise ou asseoir sur l'immeuble vendu.

4- Et il paiera tous les frais, droits et honoraires des présentes et de leurs suites.

**عقـــــد بـيـــــع**

أمام الأستاذ .....، موثق بـ.....، الموقع أدناه.

**حضـــــر**

**السيد .....**، فلاح ساكن.....، مولود في .....

و الذي **باع** بموجب هذا العقد ملتزما بكافة الضمانات العادية والقانونية المعمول بها في مثل هذا الشأن إلى: **السيد .....**، ساكن .....، مولود في .....، وهو حاضر مجلس هذا العقد والذي يقبل العقار الآتي تعيينه:

## التعيين

قطعة أرض ..... مأخوذة من ملكية أكبر منها، واقعة بضاحية.....، حي .....، تشكل جزءا من رقم ..... في مخطط المسح لبلدية .....، قسم .....

تقدر مساحة القطعة الأرضية محل هذا البيع بـ: .....

يحد هذه القطعة ما يلي: من الشمال .....، ومن الجنوب .....

وهي تظهر بلون .....في مخطط حرره السيد .....، خبير أراضي بـ.....، بتاريخ ..... وهو ملحق بعد التأشير بأصل عقد بيع استلمه الأستاذ .....، موثق ب.....، بتاريخ ..... والمبين أدناه.

كما أن العقار المذكور موجود ويمتد ويسترسل ويشتمل على جميع مرافقه وملاحقه دون قيد أو شرط ودون ضمان لحالة البنايات أو غياب الصيانة أو الترميم أو القدم وكذا دون ضمان للمساحة المبينة أعلاه ولو تجاوز أي فارق في القياس الجزء من العشرين بين هذه المساحة وتلك الحقيقية يبقى لصالح أو على حساب المشتري الذي صرح أنه يعرف موضوع شرائه معرفة تامة وزاره وعاينه وقيّمه بغرض إبرام هذا العقد.

## أصل الملكية
## من حيث البائع

تم شراء العقار محل هذا العقد من قبل السيد ..... البائع الحاضر من عند السيد .....، عامل يومي ساكن .....، حي .....، طبقا لعقد استلمه الأستاذ.....، موثق ب.....، بتاريخ .....

تم هذا الشراء مقابل ثمن رئيسي (أصلي) قدره .....دفع نقدا وتمت مخالصته في العقد.

صرح البائع في العقد المذكور أنه من الأهالي ومسلم وغير متجنس بالفرنسية وبالتالي غير خاضع للرهن القانوني.

سُجّلت نسخة من العقد المذكور بمكتب الرهون ب..... بتاريخ .....، مجلد .....رقم .....، من دون سحب لبيان التسجيل.

## الأصـــل الـسابـــق

لمعرفة أصل الملكية السابق لقطعة الأرض المعينة أعلاه، صرح الأطراف ولاسيما المشتري أنهم يرغبون في الرجوع إلى البيانات التي يتضمنها في هذا الشأن العقد الذي سبق تحليله المؤرخ في .....

## الانـتفـــاع

يأخذ المشتري بموجب هذا العقد وبداية من تاريخ اليوم ملكية العقار المبيع وينتفع به كذلك اعتبارا من تاريخ اليوم عن طريق أخذ الحيازة الحقيقية والفعلية، ويعد هذا العقار خال من أي كراء.

## الـشـــروط

تم هذا البيع طبقا للشروط والتكاليف العادية والقانونية ولاسيما التالية التي يلتزم المشتري بتنفيذها وإتمامها وهي:

1- يأخذ العقار المبيع على حالته الراهنة.

2- يتحمل الإرتفاقات السلبية مهما كانت طبيعتها التي يمكن أن تثقل هذا العقار ما لم يمتنع، ويستفيد من تلك الإيجابية إن وجدت، والكل على مسؤوليته دون الرجوع على البائع ودون أن يمنح هذا البند لأي كان أكثر من الحقوق التي تحق له بموجب سندات صحيحة لم يمض عليها التقادم أو بموجب القانون، ومن دون أن يمس بالحقوق الناتجة لصالح المشتري بموجب القانون المؤرخ في 23 مارس 1855.

3- يسدد بداية من تاريخ الشروع في الانتفاع الضرائب والاشتراكات أيا كانت طبيعتها الواقعة أو الآتي وقوعها على العقار المبيع.

4- يدفع جميع الحقوق والمصاريف والأتعاب الناتجة عن هذا العقد وعن توابعه.

**الدرس رقم 12: عقد إيجار**

**عقـد إيـجـار**

لدى الأستاذ ..... الموثق بـ ..... الممضي أسفله.

**حضر**

السيد: ..... المولود بـ ..... في .....،
شهادة ميلاده رقم ..... ، والساكن .....، بطاقة
التعريف رقم ..... صادرة عن .....بتاريخ
..... من جنسية جزائرية.

**وأعلن أنه أجر** بموجب العقد الحالي لمدة ..... من .....
لتنتهي من غير إنذار ولا إشعار مسبق في .....

**إلى:**

السيدة: ..... المولودة بـ ..... في .....شهادة
ميلادها رقم .....، المهنة، .....والساكنة .....بطاقة
تعريفها الوطنية رقم .....صادرة عن بلدية ..... في
.....، من جنسية جزائرية.

حاضرة مجلس هذا العقد بصفتها مستأجرة وتقبل العقار المؤجر والمعين أدناه.

**التعيين**

شقة سكنية كائنة بـ ..... تقدر مساحتها .....،
ومجموع الأجزاء المشتركة لهذه الحصة المقدرة بـ .....، وتمثل
الحصة رقم ..... في الجدول الوصفي للقسمة، المشهور بالمحافظة العقارية
..... في ..... حجم ..... رقم .....

وقد صرحت المستأجرة بأنها قد رأت المسكن المؤجر لها بموجب العقد الحالي من قبل وعاينتها وتقبل بها خصيصا من أجل العقد الحالي.

**أصل الملكية**

صرح السيد ..... المؤجر الحالي أنه يملك الشقة المعينة أعلاه و محل الإيجار للعقد الحالي بالشراء من السيد .....حسبما ذلك

ثابت من عقد بيع محرر لدى الأستاذ ..... الموثق .....بتاريخ ..... المسجل بمفتشية التسجيل بتاريخ ..... الحقوق مجانا، إمضاء المفتش لا يقرأ، وأشهر بالمحافظة العقارية بـ ..... في ..... حجم ..... رقم .....

**التكاليف والشروط**

تم هذا الإيجار تحت التكاليف والشروط القانونية والعادية المتبعة في مثل هذا الشأن وخاصة الشروط الآتية التي تلتزم المستأجرة بتنفيذها والقيام بها وهي:

1- تأخذ الأماكن المؤجرة لها في الحالة التي هي عليها الآن من غير أن تطلب من المؤجر أي ترميم كان.

2-تستغل الأماكن المؤجرة لها بهذا العقد وتقوم به على أحسن حال في الترميمات بحيث ترجعها في نفس الحالة عند انتهاء أمد هذا الإيجار.

3-يجب عليها تأثيث الأماكن المجرة وتبقى دائما بأثاث كافي لضمان أداء مبلغ الإيجار وتعويض كل الأضرار التي يمكن أن تلحق بالسكن بسبب عملها أو من هم في كفالتخا وتبعيتها.

4- تتحمل المستأجرة المضايقة الناتجة عن الترميمات الكبيرة التي قد تصير ضرورية أثناء أمد الإيجار ولا يمكن لها طلب أي تعويض ولو دامت الأشغال أكثر من أربعين يوما.

5-تكتتب تأمينات ضد الحريق والأثاث والمنقولات المؤثثة للأماكن المؤجرة وكذا ضد أخطار الإيجار والجوار لدى شركة تأمين وتبين للمؤجر بناء على طلبه سداد الأقساط بانتظام.

6- تؤدي الضرائب والرسوم والاشتراكات وغيرها ما عدى الضريبة العقارية التي تبقى على عاتق المؤجر وتؤدي زيادة استهلاكها للماء والغاز والكهرباء والهاتف إن كان.

7-تقوم بجميع التكاليف البلدية والشرطية من تنظيف وإنارة وغيرهما التي هي عادة على المستأجرة بحيث لا تبحث عن المؤجر في هذا الشأن.

8- تخبر المؤجر فورا بكل فساء أو خراب حدث في الأماكن المؤجرة.

9-لا تستطيع المستأجرة وتحت أي ذريعة كانت تغيير الطابع السكني للشقة المؤجرة لها والتي تسكنها بنفسها وعائلتها.

10- التحسينات والتزيينات التي تقوم بها المستأجرة سواء من داخل أو خارج الشقة تبقى ملكا للمؤجر بدون تعويض ما لم يفضل المؤجر من المستأجرة إرجاع الشيء إلى حالته الأولى.

ومع ذلك فإن المستأجرة لا تستطيع ثقب الجدران الكبرى ولا إجراء تهديم دون رضى مكتوب من المؤجر أو من ينوب عنه.

لا يمكن أن يتنازل عن حقه في الإيجار ولا إيجاره من الباطن مهما كانت الذرائع والأسباب.

11- تتحمل المستأجرة نصيبها من استهلاك الماء والغاز والكهرباء.

12- وأخيرا تؤدي جميع المصاريف والحقوق والاتعاب الخاصة بهذا العقد وتوابعها القانونية والعادية بما فيها أجرة النسخة التنفيذية المطلوبة صراحة من المؤجر.

**الإيجار**

علاوة على ما تقدم فإن هذا الإيجار تم وقبل بعد الإيجاب على مقابل إيجار أصلي قدره ..... مدة ..... على أساس ..... للشهر الواحد.

وقد صرح المؤجر أنه قد قبض مسبقا من المستأجرة ولكن خارج نظر الموثق الممضي أسفله مقابل إيجار كل المدة المتفق عليها والمقدرة بـ ..... وبذلك القبض يعطي المؤجر للمستأجرة التي تقبل المخالصة التامة والإبراء.

**الحالة المدنية**

صرح الطرفان أنهما من جنسية جزائرية متمتعان بأهليتهما المدنية وغير محجور عليهما، كما أكد المؤجر للموثق الممضي أسفله بأن الشقة المؤجرة بموجب العقد الحالي قد تم تأمينها ضد المخاطر الطبيعية وكما أن ذلك ثابت من شهادة التأمين المسلمة من شركة التأمينات ..... المؤرخة في ..... وثيقة التأمين رقم ..... مدة صلاحيتها ..... تبدأ من ..... إلى .....

**الموطن**

لتنفيذ هذا العقد وتوابعه الأخرى اختار كل طرف في هذا العقد عنوان مسكنه المكور أعلاه موطنا خاصا يمكن مخاطبته فيه قانونا.

**إثباتا لما ذكر أعلاه**

حرر وانعقد بـ.....

بمكتب الموثق الموقع أدناه.

سنة .....

وفي .....

وبعد التلاوة والفهم من الطرفين أمضيا مع الموثق.

يلي ذلك الإمضاءات وهذه العبارة: سجل بمكتب التسجيل بـ ..... في .....، الحقوق المقبوضة ..... مسددة حسب وصل رقم .....، إمضاء المفتش لا يقرأ.

**الموثق:**

## Contrat de bail

Par-devant **Maître** ……., notaire à ……., soussigné

## ONT COMPARU

**Monsieur** ……, né à ……., le ……., suivant son acte de naissance n° ……., demeurant à ……., titulaire de la carte d'identité nationale n° ……., délivrée par ……. le ……, de nationalité algérienne.

Lequel a déclaré en vertu du présent acte, qu'il a donné à bail pour une durée de ……, à compter du …….. jusqu'au ……., à :

**Madame ……..**, née à ……, le …….. suivant son acte de naissance n° ……., profession ……., demeurant ……, titulaire de la carte nationale d'identité n° ……., délivrée par la commune de …… le ……., de nationalité algérienne.
**Ici présente en tant que locataire et acceptant le bien loué ci-après désigné** :

## DESIGNATION

**Appartement sis** ……., d'une superficie de ……., et une proportion de ……. des parties communes représentant le lot n° …… de l'état descriptif de division, publié à la conservation foncière de …… le ……., volume ……., n° ……
La locataire a déclaré qu'elle a bien vu l'appartement en vertu du présent acte et l'a visité et l'accepte aux fins des présentes.

## ORIGINE DE LA PROPRIETE

**Monsieur …….,** bailleur actuel, a déclaré qu'il est propriétaire de l'appartement sus désigné, objet du présent bail, par voie d'acquisition de ……., tel que cela ressort de l'acte de vente établi par Maître ……., notaire à ……, le ……., enregistré à l'inspection de l'enregistrement le ……., droits gratuits, signature de l'inspecteur illisible, publié à la conservation foncière de …….. le ……., volume ……, n° ….

## CONDITIONS ET CHARGES

Le présent bail a été conclu sous les conditions et charges de droit et de fait en vigueur en pareille matière, notamment les suivantes que la locataire s'engage à exécuter et à respecter :

01) Elle prendra le bien loué dans l'état où il est sans demander au bailleur une quelconque réparation.

02) Elle exploitera le bien loué en vertu du présent acte et elle devra lui apporter tous ses soins et veiller à son entretien, de sorte à le restituer à l'expiration du bail, dans l'état où il lui a été délivré.

03) Elle doit meubler le bien loué avec suffisamment de meubles à titre de garantie pour la paiement du bail, et d'indemnisation pour tous les dommages que peut subir le bien loué en raison de son travail ou de ceux qui sont sous sa responsabilité.

04) Elle souffrira les désagréments liés aux grands ou petits travaux de réparation jugés nécessaires par le bailleur durant la période du bail, même si ces travaux devaient durer plus de quarante jours, sans avoir le droit de demander une quelconque indemnité ou réduction de la contrepartie du bail.

05) Elle devra assurer le bien loué contre les incendies, ainsi que les meubles, et les objets mobiles du bien loué, et contre les risques du voisinage auprès d'une compagnie d'assurance, et devra prouver au bailleur le paiement régulier des primes, à sa demande.

6) Elle s'acquittera des impôts et taxes et autres charges habituellement à la charge du locataire, sauf la taxe foncière qui reste à la charge du bailleur, elle paiera en outre, tous les frais liés à sa consommation d'eau, d'électricité et de téléphone, le cas échéant.

7) Elle assumera tous les frais municipaux et assurera le maintien de l'ordre en matière de nettoyage et d'éclairage, qui doivent être réglés par le locataire, afin que le bailleur n'en soit pas inquiété.

8) Elle mettra le bailleur au courant immédiatement de tout dommage ou destruction pouvant survenir dans le bien loué.

9) Elle n'aura pas le droit de changer l'aspect du bien qui lui est loué, qu'elle l'habite avec sa famille.

10) Les améliorations et les décorations faites par la locataire à l'intérieur ou à l'extérieur demeureront la propriété du bailleur sans indemnisation, sauf si le bailleur préfère que la locataire lui remette le bien loué à son état initial.

Cependant, la locataire n'aura pas le droit de faire des ouvertures dans les grands murs, ou procéder à des démolitions sans l'autorisation expresse écrite du bailleur ou de son mandataire, de même qu'elle ne pourra pas céder son droit dans le bail ou le sous-louer à quelque titre que ce soit.

11) la locataire doit supporter sa part de consommation d'eau, de gaz et d'électricité.

12) Enfin, la locataire s'engage à s'acquitter de tous les frais, droits et honoraires du notaire résultant du présent acte et de ses suites légales, y compris l'expédition du bailleur.

## LOYER

Les parties ont également convenu de fixer le loyer après offre et acceptation, au prix principal de …… par mois, soit un montant de ……. pour toute la durée du bail.
Le bailleur a déclaré qu'il a reçu une avance de la locataire, et ce hors la vue du notaire soussigné, pour la totalité du bail convenu et qui est estimé à ……..en conséquence, le bailleur en a donné à la locataire quittance définitive.

## ETAT CIVIL

Les deux parties ont déclaré qu'elles sont de nationalité algérienne, qu'elles jouissent de leur capacité civile et qu'elles n'ont pas fait l'objet d'interdiction.
Le notaire soussigné a déclaré que le bien loué en vertu du présent acte a été assuré contre les catastrophes naturelles, tel que cela ressort du certificat d'assurance, délivré par la compagnie d'assurance …….. agence de ……., en date du …….., police d'assurance n° ……., d'une durée de ……, à compter du ……. jusqu'au …….

## DOMICILE

Pour l'exécution du présent acte et de ses suites, les parties ont élu domicile en leur lieu de résidence susmentionné où elles pourront être notifiées conformément à la loi.

## DONT ACTE

Fait et passé à ……..

En l'étude du notaire soussigné

L'an ……

Et le ……..

Lecture du contenu du présent acte faite et comprise par les deux parties, ces dernières ont signé avec le notaire.

Suivent signatures, et la mention suivante : Enregistré au bureau de l'enregistrement de ……..le ……., droits perçus ……, suivant quittance n° ……, signature de l'inspecteur illisible.

**Le Notaire :**

## الدرس رقم 13: عقد بيع (تابع)

### PRIX

En outre, la présente vente est consentie et acceptée moyennant le prix principal de …….

Sur ce prix, le vendeur déclare et reconnait avoir reçu de l'acquéreur en billets de la banque de l'Algérie acceptés comme numéraire, comptés et délivrés dès avant les présentes et hors la vue du notaire soussigné, la somme de ……..….
De laquelle somme de ……ainsi payée, le vendeur consent à l'acquéreur bonne et valable quittance.

**Dont quittance d'autant**

Quant aux .....(montant)…….. de surplus, l'acquéreur s'oblige ç les payer au vendeur le ……sans intérêts jusque-là.

**Il est expressément convenu :**
Que le paiement du solde de la présente vente aura lieu à …….. en l'étude du notaire soussigné.
Qu'en cas de décès de l'acquéreur avant son entière libération du solde du prix de la présente vente il y aura solidarité et indivisibilité de dette entre ses héritiers et représentants qui supporteront seuls le cout de la signification prescrite par l'article 877 du code civil.

### RESERVE DE PRIVILEGE

A la sureté et garantie du paiement de la somme de ……., solde du prix de la présente vente, en principal, frais et accessoires quelconques, l'immeubles présentement vendue demeure affecté et hypothéqué par privilège spécial expressément réservé au vendeur indépendamment de l'action résolutoire.

### FORMALITES

Une expédition des présentes sera déposée pour transcription au bureau des hypothèques de …….

Les parties restent dans les termes et délais de droit, le vendeur pour apporter à ses frais et l'acquéreur pour exiger les mainlevées et certificats de radiation de toutes les inscriptions ou autres charges hypothécaires qui pourraient grever l'immeuble vendu.

## ETAT CIVIL

Le vendeur déclare sous la foi du serment prêté ès-mains du notaire soussigné :
Qu'il est indigène musulman non naturalisé français et par suite non soumis à hypothèque légale.

## DOMICILE

Pour l'exécution des présentes, les parties font élection de domicile en leurs demeures respectives sus-indiquées.

Avant de clore, Me. ……, notaire soussigné, a donné lecture aux parties des articles 209 et 210 du décret du dix-huit juin mil neuf cent trente-trois portant codification des textes concernant l'enregistrement en Algérie et l'article 366 du code pénal.

Il affirme, en outre, qu'à sa connaissance, les présentes ne sont modifiées ni contredites par aucune contre lettre contenant augmentation du prix de la présente vente.

De plus, chacune des parties a affirmé séparément au notaire soussigné sous les peines édictées par l'article 8 de la loi du dix-huit mil neuf cent dix-huit que le présent acte exprime l'intégralité du prix convenu.

## DONT ACTE

Fait et passé à …….…….
En l'étude du notaire soussigné.
L'an …….
Et le …….
En présence de M.M. ……demeurant à …….…….
Et ……demeurant à …….……
Témoins certificateurs qui ont attesté au notaire soussigné l'identité, l'individualité et la capacité civile de contracter des parties qu'ils ont dit bien connaitre.

Le notaire soussigné a ici appelé l'attention de ces témoins sur les dommages-intérêts pouvant leur incomber et sur les poursuites criminelles pouvant être exercées contre eux en cas de fausse attestation.

En présence encore de M. ……..interprète auxiliaire pour la langue arabe près la justice de paix de ……..demeurant à …….., appelé par suite d'empêchement du titulaire.
Lequel, après serment prêté ès mains du notaire soussigné de bien et fidèlement remplir sa mission et après explications préalables à toute écriture a traduit et reproduit oralement du français en arabe l'entier contenu du présent acte aux parties et aux témoins certificateurs qui ont dit bien comprendre et approuver le tout, chacun en ce qui le concerne.

Lecture et interprétation faites, ils ont tous signé avec l'interprète et le notaire.

**Le notaire :**

## الـثمــن

تم هذا البيع علاوة على ذلك بعد القبول والإيجاب مقابل ثمن رئيسي قدره .....اعترف البائع أنه قبض منه من عند المشتري بالأوراق النقدية لبنك الجزائر، عدا ونقدا قبل مجلس هذا العقد وفي غياب الموثق الموقع أدناه مبلغ .....فرنك، وبعد قبض هذا المبلغ ..... سلّم البائع للمشتري مخالصة صحيحة وهذا إثبات لذلك.

أما مبلغ .....المتبقي فقد التزم المشتري بدفعه للبائع عند تاريخ ..... ومن دون فوائد إلى غاية هذا التاريخ.

تم الاتفاق صراحة على ما يلي:

أن يكون دفع باقي ثمن هذا البيع ب.....، بمكتب الموثق الموقع أدناه.

أنه في حالة وفاة المشتري قبل إتمام دفعه لباقي ثمن هذا البيع فإن الدّين يتحمله ورثته وممثليه متضامنين في الشيوع، وعليهم لوحدهم تحمل مصاريف التبليغ المنصوص عليه في المادة 877 من القانون المدني.

## تـحفـظ الامـتيـاز

من أجل ضمان دفع مبلغ ..... المبلغ الرئيسي لباقي ثمن هذا البيع ومصاريفه وملحقاته مهما كانت، يظل العقار محل هذا البيع خاضعا ومرهونا بامتياز خاص يُحتفظ به صراحة لفائدة البائع بمعزل عن دعوى الفسخ.

## الإجــراءات

تودع نسخة من هذا العقد للتسجيل بمكتب الرهون ب.....، ويبقى الأطراف في حدود القانون وآجاله، ويطلب المشتري من البائع أن يجلب على نفقته رفع اليد وشهادات شطب التسجيلات والتكاليف الرهنية الأخرى التي يمكن أن تثقل العقار المبيع.

## الـحالـة الـمدنـيـة

صرح البائع تحت طائلة اليمين بين يدي الموثق الموقع أدناه أنه من الأهالي ومسلم وغير متجنس بالفرنسية وبالتالي غير خاضع للرهن القانوني.

**الـمـوطــن**

من أجل تنفيذ هذا العقد اختار الأطراف محل إقامتهم المبين أعلاه موطنا لهم.

قبل الاختتام تلا الأستاذ .....، الموثق الموقع أدناه، على مسامع الأطراف نص المادتين 209 و210 من المرسوم المؤرخ في 18 جوان 1933 المتضمن تقنين النصوص المتعلقة بالتسجيل في الجزائر وكذا المادة 366 من قانون العقوبات، مؤكدا علاوة على ذلك أنه على حد علمه لا توجد في هذا العقد أي عبارة مخالفة تتضمن زيادة في ثمن البيع وتنقض العقد.

كما أكد كل واحد من الأطراف على انفراد للموثق الموقع أدناه تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 08 من القانون المؤرخ في 18 أفريل 1918 أن هذا العقد يعبر عن مجمل الثمن المتفق عليه.

**إثـبـاتـا لـمـا ذكـر**

حرر وأبرم ب.....، بمكتب الموثق الموقع أدناه.

**عام .....وفي .....**

بحضور السادة .....، ساكن ب.....، و.....،

ساكن ب.....

و هما شاهدا الإثبات اللذين أكدا للموثق الموقع أدناه هوية الأطراف وشخصهم وأهليتهم المدنية على التعاقد وصرحا أنهما يعرفانهم معرفة تامة.

لفت الموثق الموقع أدناه انتباه هذين الشاهدين إلى التعويضات التي قد تقع عليهما وإلى المتابعات الجنائية التي قد يتعرضان لها في حالة التصريح الكاذب.

بحضور السيد ب..... ، ترجمان مساعد إلى اللغة العربية لدى محكمة .....، ساكن ب.....، مدعو لغياب الترجمان الأصلي الذي لديه مانع.

والذي بعد أداء اليمين بين يدي الموثق الموقع أدناه على أن يقوم بمهمته بوفاء وإخلاص وبعد الشرح المسبق ترجم شفويا من الفرنسية إلى العربية مضمون هذا العقد كاملا للأطراف ولشاهدي الإثبات الذين صرحوا كل فيما يخصه أنهم فهموه كله ويوافقون عليه.

وبعد التلاوة والترجمة وقع الجميع مع الترجمان والموثق.

**الموثق:**

**الدرس رقم 14: وكالة**

**وكـــــالـــة**

لدى الأستاذة ..... الموثقة بـ..... الممضية اسفله.

**حضر**

السيدة .....، المولودة بـ .....، حسب شهادة ميلادها رقم .....، الساكنة بـ .....، بطاقة تعريفها رقم ..... الصادرة عن ..... في .....، من جنسية جزائرية.

والتي صرحت للموثقة الموقعة اسفله بموجب العقد الحالي حال صحتها وكمال أهليتها طائعة مختارة أنها وكلت وأنابت عنها وكيلا خاصا:

السيد ..... المولود بـ ..... في ..... الساكن بـ .....، بطاقة تعريفه الوطنية رقم ..... الصادرة عن ..... في .....، من جنسية جزائرية.

وكيل حاضر مجلس هذا العقد ويقبل القيام باسم ولفائدة موكلته بالمهام التالية:

- إدارة وتسيير سجلها التجاري.

ونتيجة لذلك فإن الموكلة تخول وكيلها جميع السلطات والصلاحيات اللازمة في مثل هذا الأمر ومنها:

- أن يقوم بالأعمال التجارية مع أي شخص كان طبيعي أو معنوي، خاص أو عام، يستلم ويسلم الفاتورات، يكلف العمال بأداء الأعمال الداخلة في نشاطات موكلته التجارية، ويدفع لهم أجورهم ويسرحهم إن رأى ذلك مناسبا، ويحدد لهم مهامهم، يعقد ويمضي كل العقود، الصفقات والتعهدات مع أي شخص طبيعي أو معنوي، خاص أو عام، وينفذ تلك التعهدات، ويفسخها، يفتح باسم موكلته لدى أي مؤسسة بنكية أو لدى البريد حسابا جاريا باسم موكلته ويودع به الأموال الناتجة عن نشاط ومعاملات الموكلة، يمضي ويدفع أي شيك، ويسحب من حساب الموكلة أي مبلغ من أجل تسيير نشاطاتها ومعاملاتها التجارية، يستلم أي شيك مدفوع لموكلته، ويطهره كما يقبض ثمنه، ويقدم الاحتجاجات ضد الشيكات المدفوعة بدون رصيد،

يقبض أي مبلغ نقدي أو حوالة موجهة إليه ويمضي باسم موكلته المراسلات، وعن المبالغ المقبوضة أو المدفوعة يعطي ويستلم باسم موكلته كل إبراء أو إعفاء.

- يسحب من مصالح البريد أو يستلم بعنوان المحل التجاري الرسائل والطرود والعلب والصناديق المعبأة أو الفارغة بما فيها تلك المتضمنة القيم المصرح بها ويستلم أي وديعة.
- يدفع عن موكلته الضرائب والأداءات المستحقة عن نشاطها التجاري لدى المصالح الضريبية والمطالبة باسمها من هذه المصالح بأي تخفيض أو تأجيل أو إعفاء من أداء تلك الضرائب أو الرسوم، ويمثلها لدى كل المصالح الإدراية والجبائية أو المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية ومتابعة كل الملفات التجارية الخاصة بالموكلة لدى هذه المصالح والإمضاء والتكلم باسمها.
- كما يمكن للوكيل أن يشطب السجل التجاري المذكور أعلاه أو يغير نشاطه أو ينقله إلى أي مكان آخر يراه مناسبا وله في ذلك التوقيع والتأشير على جميع الوثائق الضرورية لذلك.

كما ترخص له الموكلة أن يؤجر باسمها لأي شخص كان، والاتفاق على المدة ومقابل الإيجار والتكاليف والشروط التي يراها مناسبة، وله أيضا أن يمدد أو يعدل في الإيجار ويفسخه إن رأى ذلك مناسبا.

- يمضي باسم الموكلة عقد الإيجار، التمديد، التعديل، أو الفسخ أمام أي موثق.

وعند امتناع الزبائن والمتعاقدين مع المحل التجاري المذكور عن دفع ما عليهم من ديون أو امتناعهم عن الوفاء بالتزاماتهم أو في حالة ظهور أي صعوبة كانت، ينوب الوكيل عن موكلته أمام أي قاضي أو أي درجة من درجات التقاضي: المحكمة، المجلس القضائي، أو المحكمة العليا، فله أن يكتب العرائض والرد عليها، يعين أي محامي يقدر فيه الكفاءة لكسب الخصومة ويعزله ويعوضه بآخر إن رأى ذلك مناسبا، يقوم بالمصالحة ويمثل الموكلة لدى اي خبير، يستلم أي حكم

أو قرار صادر من الجهات القضائية، وينفذها بجميع الوسائل القانونية، يطلب إعادة النظر في الأحكام والقرارات والاستئناف ضدها أمام الدرجة الأعلى.

- يلتزم بأن يقدم لها حسابلتها وجميع مستحقاتها المالية كلما طلبت منه ذلك.
- من أجل كل ما سبق يعقد الوكيل باسم موكلته كل تصرف ويمضي أي وثيقة مهما كانت ويعين الموطن، وعموما يقوم الوكيل باسم موكلته بكل ما يراه مناسبا و ضروريا لتأدية مهامه على أحين وج، كما تقتضي بذلك القوانين والأعراف التجارية.

**الحالة المدنية**

صرح الطرفان أنهما من جنسية جزائرية متمتعان بأهليتهما المدنية.

**التسجيل**

تؤدى حقوق التسجيل برسم ثابت طبقا لقانون التسجيل المعدل.

**إثباتا لما ذكر**

حرر وانعقد بـ .....

بمكتب الموثقة الموقعة أدناه.

سنة .....

في .....

بعد التلاوة والفهم أمضى الطرفان مع الموثقة.

**الموثقة:**

## PROCURATION

Par-devant Maître ……, notaire à ……., soussignée.

**A COMPARU**

**Madame …….,** née à …… le……..…..suivant son acte de naissance N° ……., commerçant, demeurant …….., carte d'identité nationale N°…….. délivrée par ……. le ……..., de nationalité algérienne.

Laquelle, jouissant de toutes ses capacités physiques et mentales, a déclaré à la notaire soussignée, qu'elle a de son propre gré, en vertu du présent acte, mandaté et donné pouvoir spécial à son fils:

**Monsieur …….**, né à …….. le ……., demeurant ……., carte d'identité nationale N° ……..délivrée par …….. le ……..., de nationalité algérienne.

**Mandataire ici présent** et qui accepte d'entreprendre au nom et au profit de sa mandante, les missions suivantes :

- Administration et gérance de son registre de commerce.
A cet effet, la mandante, donne à son mandataire toutes autorisations et tous pouvoirs requis en pareille matière, pour:
- Entreprendre toutes opérations commerciales avec toute personne physique ou morale, privée ou publique, remettre et se faire remettre les factures, charger les employés de l'exécution des travaux relatifs à l'activité de sa mandante, leur payer leurs salaires et les licencier s'il le juge approprié, fixer leurs missions, signer tous les contrats, marchés et engagements avec toute personne physique ou morale, privée ou publique, exécuter ces engagements, les résilier, ouvrir au nom de sa mandante un compte curant auprès de toute institution bancaire ou de toute poste, y déposer les fonds résultant des activités et des transactions de sa mandante, signer et payer tout chèque, retirer du compte de sa mandante tout montant en vue de gérer ses activités et ses transactions commerciales, se faire remettre tout chèque payé à sa mandante, l'endosser, percevoir son montant, déposer des plaintes concernant les chèques sans provisions, encaisser toute somme d'argent en espèces ou mandat qui lui est adressée, signer au nom de sa mandante toutes correspondances, donner décharge pour toute somme reçue et recevoir décharge pour toute somme payée, au nom de sa mandante.
- Retirer des services de la poste ou se faire remettre à l'adresse du local commercial, les lettres, colis, boîtes et caisses chargées ou vides y compris celles contenant des valeurs déclarées et se faire remettre tout dépôt.
- Payer pour sa mandante les impôts et les sommes payables au titre de son activité commerciale auprès des services des impôts et demander en son nom à ces services, toute réduction, tout report ou exemption de paiement d'impôts ou de taxes, le représenter auprès de tous les services administratifs et fiscaux ou les institutions financières ou économiques et commerciales, assurer le

suivi de tous les dossiers commerciaux concernant le mandant auprès de ces services, signer et parler en son nom.

- Le mandataire pourra également procéder à la radiation du registre de commerce susmentionné, changer son activité ou transférer celle-ci en tout autre endroit jugé approprié, il pourra signer et viser tous les documents nécessaires à cet effet.
- La mandante l'autorise également à donner à bail en son nom à toute personne de son choix, prolonger le bail, le modifier ou le résilier s'elle le juge approprié.
- Il pourra signer au nom de la mandante le contrat de bail, la prolongation, la modification ou toute résiliation par-devant tout notaire.
- Au cas où les clients ou les contractants du local susmentionné omettent de payer leurs dettes et de répondre à leurs obligations, ou en cas de toute difficulté, le mandataire remplacera sa mandante devant tout juge à tous les degrés de juridiction : Tribunal, Cour, Cour Suprême. Il préparera les requêtes, les mémoires en réponse, il désignera tout avocat jugé apte pour gagner le procès, il pourra le révoquer et le remplacer par un autre s'il le juge approprié. Il entreprendra toute conciliation et représentera le mandant devant tout expert, il se fera remettre tout jugement ou arrêt rendu par les juridictions, les exécutera par tous les moyens légaux, il demandera un réexamen des jugements et des arrêts, fera appel de ces jugements et arrêts devant la juridiction supérieure.

Le mandataire s'engage à fournir au mandant tous ses comptes et toutes ses cotisations financières, chaque fois qu'il le lui demandera.

Pour tout ce qui précède, le mandataire contractera au nom du mandant tout acte et signera tout document de toute nature, il élira le domicile, et d'une manière générale, le mandataire entreprendra au nom de sa mandante tout ce qu'il jugera approprié et nécessaire pour mener à bien ses missions, le tout conformément à la loi et aux usages de commerce.

## ETAT CIVIL

Les deux parties ont déclaré qu'elles sont de nationalité algérienne et qu'elles jouissent de leur capacité civile.

## ENREGISTREMENT

Les droits d'enregistrement sont acquittés moyennant une taxe fixe conformément au Code de l'Enregistrement modifié.

## DONT ACTE

Fait et établi à ……

En l'étude de la notaire soussignée

L'an …….. et le …….

Lecture et interprétation faites les deux parties ont signé avec la notaire.

**La notaire:**

**الدرس رقم 15: عقد عمل**

## Contrat de travail

**Entre :**

L'entreprise ……..., dont le siège est sis à ……, représentée par ……., ci-après dénommé l'employeur.

D'une part.

**Et :**

Monsieur : ……

Ci-après dénommé cadre dirigeant.

D'autre part

**Il a été convenu et arrêté ce qui suit :**

Article 1 : objet du contrat

Le présent contrat de travail détermine la relation de travail entre les deux parties contractantes dans le cadre des textes législatifs et règlementaires en vigueur, notamment :

- La loi 90.11 du 21 avril 1990 relative aux relations de travail notamment son article 4.
- Le décret exécutif 90.290 du 29 septembre 1990 relatif au régime spécifique des relations de travail concernant les cadres dirigeants d'entreprise.

Article 2 : durée du contrat

Le présent contrat est conclu pour une durée déterminée à temps plein de …… qui prend effet à compter du ……..

Article 3 : poste de travail

Monsieur ……. Cadre dirigeant est délégué dans les fonctions de ……

Il est chargé dans ce cadre des missions liées à son poste de travail, l'employeur s'engage à fournir les moyens nécessaires à la réalisation des objectifs qui lui sont assignés.

Article 4 : obligations du cadre dirigeant

Dans le cadre de ses missions, le cadre dirigeant est tenu de réaliser les objectifs économiques.

Article 5 : pouvoirs du cadre dirigeant

Le cadre dirigeant jouit durant l'exercice de ses fonctions des pouvoirs et prérogatives qui lui sont délégués par le conseil d'administration.

Article 6 : rémunération

En contrepartie du travail effectué dans le cadre de ses fonctions, monsieur …… cadre dirigeant perçoit :

- Une rémunération mensuelle fixe brute de …….
- Une composante variable, représentant un taux de …… de la partie fixe.

Article 7 : avance sur prime variable

Il est versé au cadre dirigeant une avance mensuelle correspondant à ……..% de la composante fixe.

Article 8 : paramètres d'évaluation

Les paramètres d'évaluation du cadre dirigeant, pour l'exercice ……., sont arrêtés conformément au contrat d'objectifs.

Article 9 : avantages

Le cadre dirigeant bénéficie des avantages suivants :

- D'un véhicule de fonction.
- D'une dotation mensuelle en bons de carburant.
- Un téléphone mobile avec prise en charge intégrale des frais d'abonnement et de communication.
- Lors des missions commandées, le cadre dirigeant bénéficie d'une prise en charge totale ou du remboursement des frais engagés.

Article 10 : congé annuel

Le cadre dirigeant ouvre droit à un congé annuel rémunéré de 30 jours. Il ouvre droit, à cet effet, à une indemnité de congé annuel égale au douzième du revenu annuel global.

## عقـــــد عـــمـــــــل

**بين:**

مؤسسة "....." ش ذ أ، مقرها واقع بـ ..... يمثلها .....،
المشار إليه أسفله بصاحب العمل.

**من جهة**

**و:**

السيد .....

المشار إليه أسفله بالإطار المسير.

**من جهة أخرى**

**تم الاتفاق على ما يلي:**

المادة الأولى: موضوع العقد

يحدد عقد العمل هذا علاقة العمل بين الطرفين المتعاقدين في إطار النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها لاسيما:

- القانون رقم 90-11 المؤرخ في 1990/04/21 المتعلق بعلاقات العمل لاسيما المادة 04.
- المرسوم التنفيذي 09-290 المؤرخ في 1990/09/29 المتعلق بالنظام الخاص بعلاقات العمل المتعلقة بالإطارات المسيرة للمؤسسات.

المادة 02: مدة العقد

أبرم هذا العقد بدوام كلي لمدة محددة قدرها ..... شهرا تبدأ من تاريخ .....

المادة 03: منصب العمل

يتم انتداب السيد .....، إطار مسير في مهام .....

يكلف في هذا الشأن بالمهام المرتبطة بمنصب عمله ويلتزم صاحب العمل بأن يقدم الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المقدمة له.

المادة 04: التزامات الإطار المسير

يتعين على الإطار المسير في إطار مهامه بتحقيق الأهداف الاقتصادية.

المادة 05: صلاحيات الإطار المسير

يتمتع الإطار المسير خلال ممارسة مهامه بالصلاحيات التي يمنحها له مجلس الإدارة.

المادة 06: الأجر

يتقاضى السيد ..... الإطار المسير مقابل العمل الذي يقوم به بمناسبة أداء مهامه ما يلي:

- راتب شهري خام يساوي: .....
- جزء متغير يساوي نسبة ..... من الجزء الثابت.
- المادة 07: تسبيق المنحة المتغيرة
- يقدم للإطار المسير تسبيق شهري يساوي ..... من الجزء الثابت.

المادة 08: معايير التقييم

تحدد معايير التقييم للإطار المسير للسنة المالية ..... طبقا لعقد الأهداف.

المادة 09: المزايا

يستفيد الإطار المسير من الامتيازات التالية:

- سيارة وظيفة
- تقديم شهري لوصولات البنزين.
- هاتف نقال مع التكفل التام بمصاريف الاشتراك والمكالمات.
- يستفيد الإطار المسير خلال المهام المأمورة من تكفل تام أو من تعويض المصاريف المبذولة .

المادة 10: العطلة السنوية

يحق للإطار المسير الحصول على عطلة سنوية مدفوعة الأجر مدتها 30 يوما ويحق له في هذا الشأن الحصول على تعويض العطلة السنوية ويكون يساوي الجزء من إثنا عشر من المدخول السنوي العام

**الدرس رقم 16: محضر معاينة**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**مكتب المحضر القضائي**

## محضر معاينة

لفائدة: .....

بتاريخ .....

نحن الأستاذ ..... محضر قضائي بدائرة اختصاص مجلس قضاء ..... الكائن مكتبنا بـ ..... الموقع أدناه.

وبناء على طلب السيد ..... المولود في ..... حسب بطاقة تعريفه الوطنية رقم ..... الصادرة عن ..... في ..... الساكن بـ ..... الرامي إلى طلب التنقل رفقته إلى ..... الكائن بـ ..... لمعاينة وإثبات وجوده وإعداد محضر عن ذلك مع أخذ صور فوتوغرافية للأمكنة.

انتقلنا نحن المحضر القضائي الموقع أدناه إلى ..... موضوع المعاينة الذي دلنا عليه العارض الكائن بـ ..... بالتاريخ والتوقيت المشار إليه أعلاه أين تم إثبات الآتي:

**المعاينة**

بـ ..... تم إثبات وجود بناية.

المحل موضوع المعاينة جاهز لمزاولة أي نشاط مناسب به.

يرفق هذا المحضر بـ ..... صور فوتوغرافية للأماكن موقعة ومختومة بخاتمنا.

هذا ما تم إثباته وعليه حررنا هذا المحضر للعمل بموجبه في إطار القانون وفي حدود ما يسمح به منتهين منه في حدود الساعة ..... كما وقعناه بالتاريخ المشار إليه أعلاه.

المحضر القضائي:

**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**

**OFFICE D'HUISSIER DE JUSTICE**

# PROCES-VERBAL DE CONSAT

**Au profit de: ……..**

L'an ……..…., et le ……. à ……..

Nous, Maître ……., huissier de justice près la Cour de ……., dont l'office est sis ……, soussigné.

- Vu la demande de Monsieur …….. né le ……. à …… suivant sa carte d'identité nationale n° …….. délivrée par …….. le ……., demeurant ……, qui nous a requis en vue de nous déplacer en sa compagnie à …….. sis au ……., afin de constater son existence, d'en établir un procès-verbal et de prendre des photographies des lieux.

Nous-nous sommes déplacés, nous, huissier de justice soussigné au …….. objet de constat qui nous a été indiqué par le requérant, situé au ……., à la date et l'heure susmentionnées, où nous avons constaté ce qui suit :

**CONSTAT :**

Au ……., on constate l'existence d'un bâtiment.

Le local objet du constat peut accueillir l'exercice de toute activité convenable.

Le présent procès-verbal est accompagné de ……. photographies des lieux signés par nous et portant notre sceau.

En foi de quoi, nous avons établi le procès-verbal pour servir et valoir ce que de droit. Notre mission s'est achevée à deuze ……., et nous avons signé le dit procès-verbal à la date susmentionnée.

**L'Huissier de Justice :**

## الدرس رقم 17: عقد عمل (تابع)

Article 11 : rupture du contrat

11.1 Rupture à l'initiative de l'employeur.

Lorsque le contrat de travail est rompu par la volonté de l'employeur, à charge pour ce dernier d'en informer le cadre dirigeant par écrit.

Le cadre dirigeant ouvre droit à :

- Une indemnité de délai congé, dont le montant est équivalent à .....…….
- Une indemnité de licenciement à raison de …… par année d'ancienneté dans le secteur public et ce dans limite de douze années.
- Au bénéfice du solde de tout compte.

Si le cadre dirigeant demande à être affecté à un emploi correspondant à ses aptitudes au sein de l'entreprise, le reclassement intervenu dans ce cadre libère l'employeur de l'obligation de verser au cadre dirigeant l'indemnité compensatrice de délai-congé ainsi que l'indemnité de rupture.

11.2 Rupture à l'initiative du cadre dirigeant :

Lorsque le contrat de travail est rompu par la volonté du cadre dirigeant, à charge pour ce dernier d'en informer l'employeur par écrit.

L'employeur peut toutefois écourter cette période de préavis. Auquel cas, l'employeur se libérera de son obligation en versant au cadre dirigeant une indemnité correspondant au délai congé pour la période restante du préavis.

Le cadre dirigeant ouvre droit en sus de l'indemnité de délai congé à une indemnité de départ calculée sur la base de …… de salaire par année d'ancienneté dans le secteur public, plafonnée à 12 mois.

Au solde de tout compte.

Si le cadre dirigeant demande à être affecté à un autre poste de travail, il n'ouvre droit à aucune indemnisation.

Article 12 : prime de fidélité

A l'instar des avantages accordés aux autres salariés régis par la convention collective, lorsque le cadre dirigeant fait valoir ses droits à la retraite, il bénéficie d'un avantage analogue en la forme de prime de fidélité cotisable calculée sur la base de ……salaire par année d'ancienneté dans l'entreprise.

Article 13 : allocation de décès

En cas de décès du cadre dirigeant au cours de la période de validité du présent contrat et indépendamment des dispositifs réglementaires en matière de sécurité sociale, les ayants droits bénéficient d'une allocation de décès équivalente à ….. mois de rémunération fixe.

Article 14 : droits et protection

Dans le cadre de sa relation de travail le cadre dirigeant a droit :

- Au respect de son intégrité physique et morale et à sa dignité.

  En cas de nécessité l'entreprise assurera sa défense pleine et entière devant les tribunaux avec la prise en charge de la totalité des frais qui en découleraient.

  Aux œuvres sociales.

  Aux repos légaux.

  Article 15 : dispositions particulières

  Les droits et obligations y compris la rémunération du cadre dirigeant ne sont pas sujets à négociation collective.

  Le cadre dirigeant n'est pas soumis au règlement intérieur de l'entreprise.

  Article 16 : litiges

Tout litige susceptible de naitre de l'application et de l'interprétation du présent contrat sera soumis au tribunal de …….

Il sera au préalable recherché un accord à l'amiable entre les deux parties, dans toute la mesure du possible auprès des organes compétents.

Article 17 : dispositions finales

Le présent contrat librement négocié, est accepté sans réserve par les deux parties qui décident de le mettre en vigueur à compter du …….

Fait à ……. Le ……

**Le cadre dirigeant :**

**P/ L'employeur :**

المادة 11: إنهاء العقد

11-1: إنهاء العقد بمبادرة من صاحب العمل:

إذا تم إنهاء عقد العمل بإرادة صاحب العمل مع التزام هذا الأخير بإبلاغ الإطار المسير كتابيا، يحق للإطار المسير الحصول على ما يلي:

- تعويض الإشعار المسبق الذي يساوي مبلغه .....

- تعويض عن التسريح في حدود أجر ..... عن كل سنة أقدمية في القطاع العمومي وهذا لحد أقصاه ..... سنة.
- الاستفادة من كشف جميع الحسابات.

يمكن جمع تعويض الإشعار المسبق وتعويض التسريح.

إذا طلب الإطار المسير تعيينه في منصب يتلاءم مع قدراته في المؤسسة يعفى إعادة التصنيف في هذا الشأن صاحب العمل من التزام دفع تعويض عن الإشعار المسبق وتعويض إنهاء العقد للإطار المسير.

11-2: إنهاء العقد بمبادرة من الإطار المسير:

إذا تم إنهاء عقد العمل بإرادة من الإطار المسير مع التزام هذا الأخير بأن يعلم صاحب العمل بذلك كتابيا.

يتعين على الإطار المسير التقيد بمدة الإشعار المسبق المقدرة بثلاثة أشهر غير أن صاحب العمل يمكنه أن يقلل من مدة الإشعار المسبق هذه. وفي هذه الحالة يتحرر صاحب العمل من التزامه ويدفع للإطار المسير تعويض عن أجل الإشعار المسبق للفترة المتبقية في الإشعار المسبق.

يحق للإطار المسير علاوة على تعويض الإشعار المسبق ما يلي:

- تعويض المغادرة يحسب على أساس أجر شهر في كل سنة أقدمية في القطاع العمومي، مع حد أقصى قدره ..... سنة.
- كشف جميع الحسابات.

إذا طلب الإطار المسير تعيينه في منصب عمل آخر لا يحق له الحصول على أي تعويض.

المادة 12: منحة الوفاء

على غرار المزايا الممنوحة للعمال الآخرين الخاضعين للاتفاقية الجماعية يستفيد الإطار المسير حينما يطلب حقوقه في التقاعد من امتياز مماثل على شكل منحة وفاء محسوبة على أساس أجر ..... شهر خلال كل سنة أقدميه في المؤسسة.

المادة 13: منحة الوفاة

في حالة وفاة الإطار المسير خلال مدة سريان هذا العقد وبمعزل عن الأحكام النظامية المعمول بها في مجال الضمان الاجتماعي يستفيد ذوي الحقوق من منحة وفاة تساوي أجر ..... شهرا من الأجر الثابت.

المادة 14: الحقوق والحماية

يحق للإطار المسير في إطار علاقة العمل ما يلي:

- احترام كيانه البدني والمعنوي وكرامته.

تضمن المؤسسة إن اقتضى الأمر حمايته الكاملة أمام المحاكم مع التكفل التام بالمصاريف المترتبة عن ذلك.

- الخدمات الاجتماعية
- الراحات القانونية

المادة 15: أحكام خاصة

- لا تخضع الحقوق والالتزامات بما فيها أجر الإطار المسير للمفاوضة الجماعية
- لا يخضع الإطار المسير للنظام الداخلي للمؤسسة.

المادة 16: النزاعات

يعرض أي نزاع قد ينشب عن تطبيق أو تفسير هذا العقد على محكمة ..... ويتم أولا البحث عن اتفاق ودي بين الطرفين في حدود المستطاع لدى الهيئات المختصة.

المادة 17: أحكام ختامية

تمت مفاوضة هذا العقد بحرية وقبل من دون تحفظ من قبل الطرفين اللذان قررا تطبيقه بداية من تاريخ .....

حرر بـ..... في .....

**الإطار المسير:**

**عن صاحب العمل:**

**الدرس رقم 18: عقد كفالة**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

مجلس قضاء: .....

محكمة: .....

رئيس قسم: .....

رقم الترتيب: .....

# عقـــــد كفـالـــة

المادة 116 من قانون الأسرة

نحن ..... رئيس قسم شؤون الأسرة.

بعد الاطلاع على طلب الطلب: .....

المودع بتاريخ: .....

المتضمن تعيينه كافلا للقاصرة: .....

بعد الاطلاع على الوثائق المرفقة، لاسيما:

بعد الاطلاع على المواد 116 إلى 122 من قانون الأسرة والمواد 492 إلى 497 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

بعد استطلاع رأي وكيل الجمهورية بتاريخ ..... الذي أبدى رأيا بتطبيق القانون.

**نأمر بتعيين:**

السيد: .....

المولود في: .....

ابن: .....

وابن: .....

العنوان: .....

المهنة: .....

بصفته كافلا لشؤون القاصرة المسماة: .....

المولودة في ..... بـ .....

مع القول بالتزام الكافل بتربية المكفول تربية إسلامية ورعايته صحيا وأخلاقيا والإنفاق عليه والسهر على تعليمه ومعاملته معاملة الأب الحريص وحمايته والدفاع عليه أمام القضاء وتحمل المسؤولية المدنية عن تصرفاته الضارة.

والترخيص للكافل بقبض المنح والعلاوات والتعويضات المستحقة له قانونا والإمضاء على جميع الوثائق الإدرارية و وثائق السفر والخروج معه خارج الوطن.
ويكون للمكفول حرية التصرف في شؤونه بعد بلوغه سن الرشد القانوني.

بعد تلاوة مضمون الكفالة على الكافل وقع معنا على الأصل.

**إمضاء الكافل:**

حرر بمكتبنا في .....

**رئيس قسم شؤون الأسرة:**

**<u>République Algérienne Démocratique et Populaire</u>**

Cour de : ……..…….
Tribunal de : ……..…

Le Président de la Section de : …….

N° d'ordre: ……...…

# ACTE DE RECUEIL LEGAL

**Article 116 du Code de la Famille**

Nous, **……..**, Présidente de la Section Affaires Familiales, …….
Vu la demande de Monsieur : …….....……..

Déposée le : …….....….

Relative à sa désignation en qualité d'attributaire du recueil légal de l'enfant mineure : …….....……

Vu les pièces jointes, notamment :

Vu les articles 116 à 122 du Code de la Famille et les articles 492 à 497 du Code de Procédure Civile et Administrative.

Après Consultation de l'avis du Procureur de la République le ……, lequel a requis l'application de la loi

**Ordonnons la désignation de :**

**Monsieur ……..**

Né le : **……**

Fils de ……

Et de ……..

Adresse : ……

En qualité d'attributaire du recueil légal de l'enfant mineure nommée ……

Née ……. à ……

Avec engagement de l'attributaire à élever l'enfant dans la religion musulmane, veiller à sa santé physique et morale, assurer son entretien et son éducation et avoir à son égard la même attention qu'aurait un bon père de famille envers son enfant, la protéger, la défendre devant la justice, assumer la responsabilité civile pour ses actes préjudiciables.

Le titulaire du recueil légal percevra les allocations familiales, primes et indemnités auxquelles il a droit. Il pourra signer tous les documents administratifs, les documents de voyage et de sortie du territoire national.

L’enfant recueillie aura la liberté d’agir dans ses affaires dès qu’elle aura atteint l’âge majeur légal.

Lecture faite du contenu du recueil légal à l’attributaire, ce dernier a signé avec nous la minute.

Fait en notre cabinet, le …….

**Signature de l’attributaire**

**Le Président de la Section Affaires Familiales**

**الدرس رقم 19: طريقة إبرام الصفقات**

## Titre III
## DES PROCEDURES DE SELECTION DU CONTRACTANT

### Section 1
### Des modes de passation des marchés publics

Article 25 : Les marchés publics sont passés selon la procédure d'appel d'offres, qui constitue la règle générale, ou la procédure de gré à gré.

Article 26 : L'appel d'offres est la procédure visant à obtenir les offres de plusieurs soumissionnaires entrant en concurrence et à attribuer le marché au soumissionnaire présentant l'offre jugée la plus favorable.

Article 27 : (modifié) Le gré à gré est la procédure d'attribution d'un marché à un partenaire cocontractant sans appel formel à la concurrence. Le gré à gré peut revêtir la forme d'un gré à gré simple ou la forme d'un gré à gré après consultation ; cette consultation est organisée par tous moyens écrits appropriés.

La procédure du gré à gré simple est la règle de passation de contrat exceptionnelle qui ne peut être retenue que dans les cas énumérés à l'article 43 du présent décret.

Les marchés de gré à gré simple ne sont pas soumis aux dispositions de l'article 24 du présent décret.

Les marchés de gré à gré après consultation, à l'exception de ceux relevant des institutions nationales de souveraineté de l'état, sont soumis aux dispositions de l'article 24 du présent décret.

Article 28 : L'appel d'offres peut-être national et/ou international, il peut se faire sous l'une des formes suivantes :

- L'appel d'offres ouvert.
- L'appel d'offres restreint.
- La consultation sélective.
- L'adjudication.
- Le concours.

Article 29 : L'appel d'offres ouvert est la procédure selon laquelle tout candidat qualifié peut soumissionner.

Article 30 : L'appel d'offres restreint est la procédure selon laquelle seuls les candidats répondant à certaines conditions minimales d'éligibilité, préalablement définies par le service contractant, peuvent soumissionner.

Les conditions minimales exigibles, en matière de qualification, de classification et de références professionnelles, doivent être proportionnées à

la nature, la complexité et l'importance du projet, de manière à permettre aux entreprises de droit algérien de participer aux appels d'offres, dans le respect des conditions optimales relatives à la qualité, au cout et au délai de réalisation.

Article 31 : (modifié) La consultation sélective est la procédure selon laquelle les candidats autorisés à soumissionner sont ceux qui sont spécifiquement invités à le faire après présélection.

La présélection des candidats est mise en œuvre par le service contractant pour le choix des candidats à mettre en compétition à l'occasion d'opérations complexes et/ou d'importance particulière.

Article 33 : L'adjudication est la procédure selon laquelle le marché est attribué au soumissionnaire le moins disant. Elle porte sur des opérations simples de type courant et ne concerne que les entreprises de droit algérien.

Article 34 : (modifié) Le concours est la procédure de mise en concurrence d'hommes de l'art en vue de la réalisation d'une opération comportant des aspects techniques, économiques, esthétiques ou artistiques particuliers.

## الباب الثالث

## إجراءات اختيار المتعامل المتعاقد

### القسم الأول

### كيفيات إبرام الصفقات العمومية

المادة 25: تبرم الصفقات العمومية وفقا لإجراء المناقصة الذي يشكل القاعدة العامة، أو وفق إجراء التراضي.

المادة 26: المناقصة هي إجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أفضل عرض.

المادة 27: (معدلة) التراضي هو إجراء تخصيص صفقة لمتعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية إلى المنافسة.

ويمكن أن يكتسي التراضي شكل التراضي البسيط أو شكل التراضي بعد الاستشارة، وتنظم هذه الاستشارة بكل الوسائل المكتوبة الملائمة.

إن إجراء التراضي البسيط قاعدة استثنائية لإبرام العقود لا يمكن اعتمادها إلا في الحالات الواردة في المادة 43 من هذا المرسوم.

لا تخضع الصفقات المبرمة وفق إجراء التراضي البسيط لأحكام المادة 24 من هذا المرسوم.

تخضع الصفقات العمومية المبرمة وفق إجراء التراضي بعد الاستشارة، باستثناء الصفقات الخاصة بالمؤسسات الوطنية السيادية في الدولة، لأحكام المادة 24 من هذا المرسوم.

المادة 28: يمكن أن تكون المناقصة وطنية و/أو دولية، ويمكن أن تتم حسب أحد الأشكال الآتية:

- المناقصة المفتوحة.
- المناقصة المحدودة.
- الاستشارة الانتقائية.
- المزايدة.
- المسابقة.

المادة 29: المناقصة المفتوحة هي إجراء يمكن من خلاله أي مترشح مؤهل أن يقدم تعهدا.

المادة 30: المناقصة المحدودة هي إجراء لا يسمح فيه بتقديم تعهد إلا للمرشحين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط الدنيا المؤهلة التي تحددها المصلحة المتعاقدة مسبقا.

يجب أن تكون الشروط الدنيا المطلوبة في مجال التأهيل والتصنيف والمراجع متناسبة مع طبيعة وتعقيد وأهمية المشروع بكيفية تسمح للمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري بالمشاركة في المناقصات في ظل احترام الشروط المثلى المتعلقة بالجودة والكلفة وآجال الإنجاز.

المادة 31: (معدلة) الاستشارة الانتقائية هي إجراء يكون المرشحون المرخص لهم بتقيدم عرض فيه هم المدعوون خصيصا للقيام بذلك بعد انتقاء أولي.

وتنفذ المصلحة المتعاقدة الانتقاء الأولي لاختيار المرشحين لإجراء المنافسة عندما يتعلق الأمر بعمليات معقدة و/ أو ذات أهمية خاصة.

المادة 33: المزايدة هي الإجراء الذي تمنح الصفقة بموجبه للمتعهد الذي يقدم العرض الأقل ثمنا، وتشمل العمليات البسيطة من النمط العادي ولا تخص إلا المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري.

المادة 34: (معدلة) المسابقة هي إجراء يضع رجال الفن في منافسة قصد إنجاز عملية تشتمل على جوانب تقنية أو اقتصادية أو جمالية أو فنية خاصة.

**الدرس رقم 20: اعتراض على استوطان الحاضنة مع المحضون في بلد أجنبي**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

مجلس قضاء: .....

محكمة: .....

مكتب الرئيس: .....

رقم الترتيب: .....

## اعتراض على استوطان الحاضنة مع المحضون في بلد أجنبي

نحن ..... رئيس محكمة .....

بعد الاطلاع على طلب السيد: .....

المودع بتاريخ: .....

المتضمن: اعتراض على استوطان الحاضنة مع المحضون في بلد أجنبي

- بعد الاطلاع على الطلب المقدم من قبل السيد ..... المحرر بتاريخ ..... والمودع لدى أمانة ضبط رئاسة المحكمة بتاريخ ..... تحت رقم ..... الذي يلتمس من خلاله الاعتراض على استوطان ابنه ..... في بلد أجنبي وإذا أرادت الحاضنة مغادرة التراب الوطني يلتمس إسقاط الحضانة عنها.
- بعد الاطلاع على الوثائق المرفقة بالطلب.
- بعد الاطلاع على المادة 310 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- حيث أن موضوع الطلب لا يتعلق بالإنذار أو إثبات حالة أو استجواب لمراكز قانونية لا يمكن التطرق إليها إلا من طرف الجهات القضائية المختضة ومنه فإن كانت تمس بأصل الحق (الموضوع) التي تعد مخالفة لنص المادة 310 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- حيث الحال كذلك كان يتعين علينا التصريح بعدم اختصاصنا للفصل في الطلب.

**لهذه الأسباب**

نأمر بعدم قبول الطلب لعدم الاختصاص.

**رئيس المحكمة:**

République Algérienne Démocratique et Populaire

Cour de ……..……..
Tribunal de ……
Cabinet du Président
N° d'ordre : ……

## OPPOSITION A L'IMMIGRATION DE LA TITULAIRE DE LA GARDE AVEC L'ENFANT GARDE DANS UN PAYS ETRANGER

Nous, ……, Président du Tribunal de ……..
- Vu la demande de Monsieur ……..
Déposée le ……
Portant opposition à l'immigration de la titulaire de la garde avec l'enfant gardé dans un pays étranger.
- Vu la demande présentée par Monsieur ……. le …… et déposée au Greffe de la Présidence du Tribunal le ……. sous le n° ……, par laquelle il sollicite l'opposition à l'immigration de sa …….. dans un pays étranger, et si la titulaire de la garde veut quitter le territoire national, il sollicite qu'elle soit déchue du droit de la garde.
- Vu les pièces jointes à la demande.
- Vu l'article 310 du Code de Procédure Civile et Administrative.
- Attendu que l'objet de la demande ne concerne pas une sommation, un constat ou un interrogatoire de situations juridiques qui ne peuvent être traitées que par les juridictions compétentes, car cela préjudicierait au droit (objet), ce qui constitue une violation des dispositions de l'article 310 du Code de Procédure Civile et Administrative.
- Attendu qu'il échet par conséquent de déclarer notre incompétence pour statuer sur la demande.

**Par ces motifs**

- Nous ordonnons le rejet de la demande pour incompétence.

**Le Président du Tribunal :**

## الدرس رقم 21: الشركات التجارية

### Les sociétés commerciales

Le caractère commercial d'une société est déterminé par sa forme ou son objet.

Son commerciales à raison de leur forme, et quel que soit leur objet, les sociétés en nom collectif, les sociétés en commandite, les sociétés à responsabilité limitée et les sociétés par actions.
Les actes constitutifs et les actes modificatifs des sociétés commerciales doivent, à peine de nullité, etre publiés au centre national du registre de commerce, selon les modalités qui sont propres à chaque forme de société.
La société ne jouit de la personnalité morale qu'à compter de son immatriculation au registre de commerce. Avant l'accomplissement de cette formalité, les personnes qui auront pris les engagements au nom et pour le compte de la société seront, seront tenues solidairement et indifiniment sur leur patrimoine à moins que la société, après avoir été régulièrment constiuée, ne reprenne à sa charge les engagements pris.
Les engagements sont alors réputés avoir été souscrits dès l'origine par la société.

## الشركات التجارية

يحدد الطابع التجاري لشركة ما إما بشكلها أو موضوعها.

تعد شركات التضامن و شركات التوصية و الشركات ذات المسؤولة المحدودة و شركات المساهمة تجارية بحكم شكلها و مهما يكن موضوعها.

يجب أن تودع العقود التأسيسية و العقود المعدلة للشركات التجارية لدى المركز الوطني للسجل التجاري و تنشر حسب الأوضاع بكل شكل من أشكال الشركات و إلا كانت باطلة.

لا تتمتع الشركة بالشخصية المعنوية إلا من تاريخ قيدها في السجل التجاري، و قبل إتمام هذا الإجراء يكون الأشخاص الذين تعهدوا باسم الشركة و لحسابها متضامنين من غير تحديد أموالهم إلا إذا قبلت الشركة بعد تأسيسها بصفة قنونية أن تأخذ على عاتقها التعهدات المتخدة.

فتعتبر التعهدات بمثابة تعهدات الشركة منذ تأسيسها.

**الدرس رقم22: قسيمة السوابق القضائية**

وزارة العدل

مجلس قضاء

كتابة الضبط

الجمهـــورية الجزائـــــرية الديمقراطـــية الشـــعبـــية

كشف الأحكام بعقوبات سالبة للحرية الصادرة من الجهات ا لقضائية للجمـــهورية الـــجزائرية عن جناية أو جنحة

بطاقة رقم3 صالحة لمدة 3 أشهر

كشف للأحكام السابقة و الحالة المدنية للآني ذكره حسب البطاقات

لقسيمة السوابق القضائية بكتابة مجلس قضاء

المتعلق ب:

المدعو (ة)

إبن (ة) و

المولود(ة) في بـــ

الـــموطن

الـــمهنة الـــجنسية

الـــحالة العائلية رقم عقد الميلاد

| مجلس القضاء أو محكمة التي أصدرت الحكم | تاريخ الأحكام | طبيعة ومدة العقوبات | | | | تاريخ المخالفة | طبيعة الجنايات أو الجنح | تاريخ أمر الإيداع | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | سنة | شهر | يوم | غرامة دج | | | | |
| | | | | | | | | | |

مطابق للأصل

رسم الإرسال

دمغة

بـــحث وتـــحرير

الرسم القضائي

طابع

في

رئيس كتاب الضبط

اطلع عليه بالنيابة

وكيل الجمهورية / النائب العام

الـــخاتـــم

**Ministère de la Justice**

**Cour de …….**

**République Algérienne Démocratique et Populaire**

**Relevé des condamnations à des peines privatives de liberté prononcées par les juridictions de la République pour crime ou délit**

**Le Greffe**

**N° : .....**

**Bulletin N°3** **Valable 03 mois**

Relevé des condamnations antérieures et de l'état civil du ci-dessous nommé, selon le bulletin du casier judiciaire du Greffe de la Cour de ……., concernant :

- Le nommé: **…….**
- Fils de : **……** et de **……..……**
- Né le : **……** à **……..**
- Adresse : **…….**
- Nationalité : **……**
- Situation familiale : **……**
- Acte de naissance N° : **……..**

| Cour ou Tribunal ayant rendu le jugement | Date des jugements | Nature et durée des peines | Date des infractions | Nature des crimes ou délits | Date de mandat de dépôt | Observations |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | |

P/ Le Greffier en Chef

Vu au Parquet (ministère public)
Le Procureur de la République / Le Procureur Général :
Sceau :

Pour copie conforme

**Etabli le …….**

**الدرس رقم 23: الوثائق المحاسبية**

## Documents comptables

A la clôture de chaque exercice, le conseil d'administration ou les gérants dressent l'inventaire des divers éléments de l'actif et du passif existant à cette date.

Ils dressent également le compte d'exploitation générale, le compte de résultats et le bilan.

Ils établissent un rapport écrit sur la situation de la société et de l'activité de cellec-ci pendant l'exercice écoulé.

Ces documents seront mis à la disposition des commissaires aux comptes au plus tard dans les quatre mois qui suivent la clôture de l'exercice.

Le compte de l'exploitation générale, le compte de résultats et le bilan sont établis à chaque exercice selon les mêmes formes et les mêmes méthodes d'évaluation que les années précédentes.

Toutefois, en cas de proposition de modification, l'assemblée générale, au vu des comptes établit selon les formes et méthodes tant anciennes que nouvelles, et sur rapport du conseil d'administration, ou des gérants selon le cas, et des commissaires, se prononce sur les modifications proposées.

Les comptes sociaux font l'objet, dans le mois qui suit leur adoption par l'assemblée générale, d'un dépôt au centre national du commerce. Le dit dépôt vaut publicité.

## الوثائق المحاسبية

يعد مجلس الإدارة أو المسيرون عند إقفال كل سنة مالية جردا بمختلف عناصر الأصول و الخصوم الموجودة في ذلك التاريخ و يعدون أيضا حساب الاستغلال العام وحساب النتائج و الموازنة.

تقدم هذه الوثائق إلى محافظي الحسابات خلال أربعة أشهر التي تلي إقفال السنة المالية على أبعد تقدير.

يعد حساب الاستغلال العام و حساب النتائج و الموازنة في كل سنة مالية حسب نفس الأشكال و طرق التقييم المستعملة في السنوات السابقة نفسها.

غير أنه في حالة تقديم عرض تعديل تفصل الجمعية العامة في التعديلات المعروضة بعد الاطلاع على الحسابات المعدة حسب الأشكال (الصيغ) و الطرق القديمة و الجديدة و بناء على تقرير مجلس الإدارة، أو المسيرين حسب الحالة، و تقرير المحافظين.

تودع حسابات الشركة على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري خلال الشهر الذي يلي مصادقة الجمعية العامة عليها و يعد الإيداع بمثابة إشهار.

**الدرس رقم 24: اعتراف بدين**

## اعتـراف بـديـن

لدى الأستاذة..... موثقة موقعة أدناه.

**حضر**

1- السيدة ..... المولودة بتاريخ ..... حسب شهادة ميلاها رقم ..... المستخرجة من بلدية ..... بتاريخ ..... الحاملة لبطاقة التعريف رقم ..... الصادرة عن ..... بتاريخ ..... الساكنة ..... جنسيتها جزائرية.

2- السيدة ..... المولودة بتاريخ ..... حسب شهادة ميلاها رقم ..... المستخرجة من بلدية ..... بتاريخ ..... الحاملة لبطاقة التعريف رقم ..... الصادرة عن ..... بتاريخ ..... الساكنة ..... جنسيتها جزائرية.

اللذان صرحا وطلبا من الموثقة الممضية أسفله أن تحرر في الشكل الرسمي اتفاقهما الرضائي فيما توصلا إليه بينهما، والمتضمن اعتراف بدين وهذا بدون مشاركة ولا حضور الموثقة وإنما بوصفها محررة لهذا الاعتراف وتثبيت هذه الوثيقة فقط.

**اعتراف بدين**

اعترفت السيدة .....الحاضرة الأولى بأنها مدينة بمبلغ مالي قدره ..... كدين للسيدة الحاضرة الثانية لترد لها المبلغ المذكور بعد نتهاء مدة ..... سنوات ابتداء من تاريخ هذا العقد.

**الشـروط**

يسدد المبلغ المذكور أعلاه بالعملة المتداولة قانونا.

يمكن للسيدة ..... أن تسدد هذا المبلغ قبل انتهاء الآجال المحددة له أعلاه.

لا يمكن لهذا المبلغ أن يكون منتجا لفائدة أو أجر.

عند السداد الكلي للدين يتعين على الدائنة أن تسلم مخالصة نهائية للمدينة وتعمل على إلغاء هذا العقد.

تدفع المدينة مصاريف هذا العقد وتوابعه القانونية وقيمة النسخة التنفيذية التي تسلم للدائنة.

**الموطـن**

من أجل تنفيذ هذا العقد وجميع توابعه القانونية اختار كل طرف محل إقامته المذكور أعلاه موطنا معتادا له يمكن مخاطبته فيه بصورة اعتيادية إن اقتضى الأمر.

**التسجيـل**

معفى من رسوم التسجيل بدفع رسم ثابت طبقا لأحكام المادة 60 من الأمر 27/95 المؤرخ في 1995/12/31 والمتضمن قانون المالية لسنة 96.

تم هذا العقد بمحضر الشاهدين:

1-السيد .....

2- السيد .....

**اثباتا لما ذكر**

حرر وانعقد بمكتب الموثقة الموقعة أدناه.

سنة .....

وفي .....

وبعد التلاوة والفهم وقع الجميع مع الموثقة.

## RECONNAISSANCE DE DETTE

Par-devant Maître ....., notaire soussignée.

## Ont Comparu

**1- Madame ……..,** née le …… à …….., suivant son acte de naissance n° ……. délivré par …… le ……., titulaire de la carte nationale d'identité n° ……. délivrée par …… le ……., demeurant à ……., de nationalité algérienne.

**2- Madame ……..,** née le …… à …….., suivant son acte de naissance n° ……. délivré par …… le ……., titulaire de la carte nationale d'identité n° ……. délivrée par …… le ……., demeurant à ……., de nationalité algérienne.

Lesquelles ont demandé à la notaire soussignée d'établir sous forme authentique l'accord intervenu entre elles portant reconnaissance de dette, et ce, sans la participation ni la présence de la notaire qui n'intervient qu'en simple rédacteur de la présente reconnaissance et pour l'authentification du présent document.

## Reconnaissance de Dette

Madame ……., première comparante, a reconnu qu'elle est débitrice d'une dette d'un montant de …… envers ……., deuxième comparante, montant qu'elle s'est engagée à lui rendre dans un délai de …… ans à compter de la date du présent acte.

## Conditions

Le montant susmentionné sera remboursé en monnaie en cours.

Madame …….. pourra rembourser ce montant avant la fin du délai fixé ci-dessus.

Le présent montant ne produira pas d'intérêts.

Après remboursement de tout le montant, la créancière devra remettre une quittance définitive à la débitrice et annuler le présent contrat.

Les frais du présent acte et de ses suites légales ainsi que le montant de l'expédition qui sera remise à la créancière seront à la charge de la débitrice.

## Domicile

Pour l'exécution du présent acte et de ses suites légales, chacune des parties a élu domicile en sa demeure susmentionnée où elle pourra être notifiée le cas échéant.

**Enregistrement**

Les frais d'enregistrement seront acquittés par le paiement d'une taxe fixe, conformément aux dispositions de l'article 60 de l'ordonnance n° 95/27 du 31/12/1995 portant Loi de Finances pour l'année 96.

Le présent acte a eu lieu en présence de deux témoins :

1- Monsieur ……..

2- Monsieur ……..

**Dont Acte**

Fait et passé en l'étude de la notaire soussignée

L'an …….

Et le …….

Lecture et interprétation faites, tous les comparants ont signé avec la notaire soussignée.

**La Notaire :**